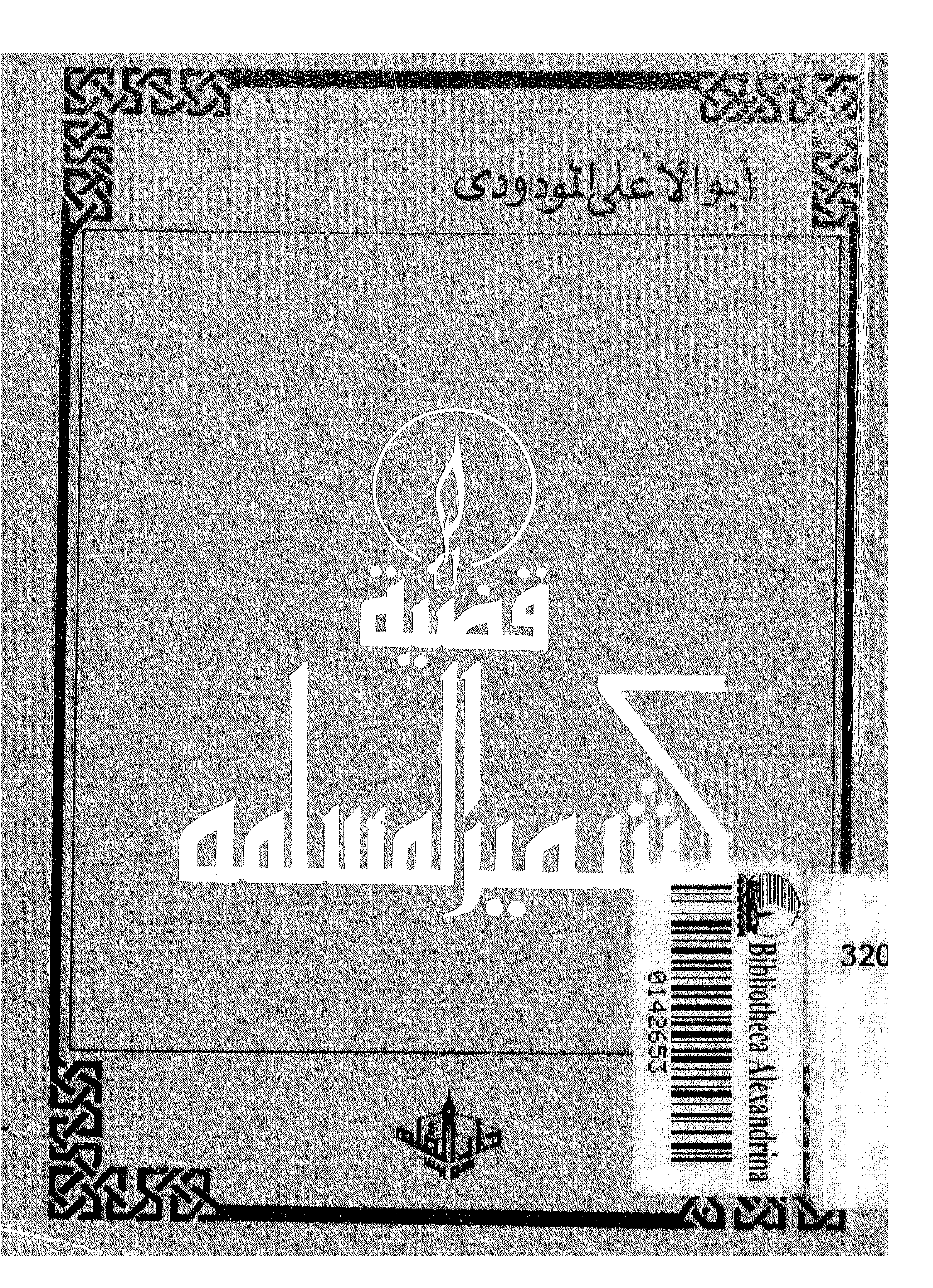
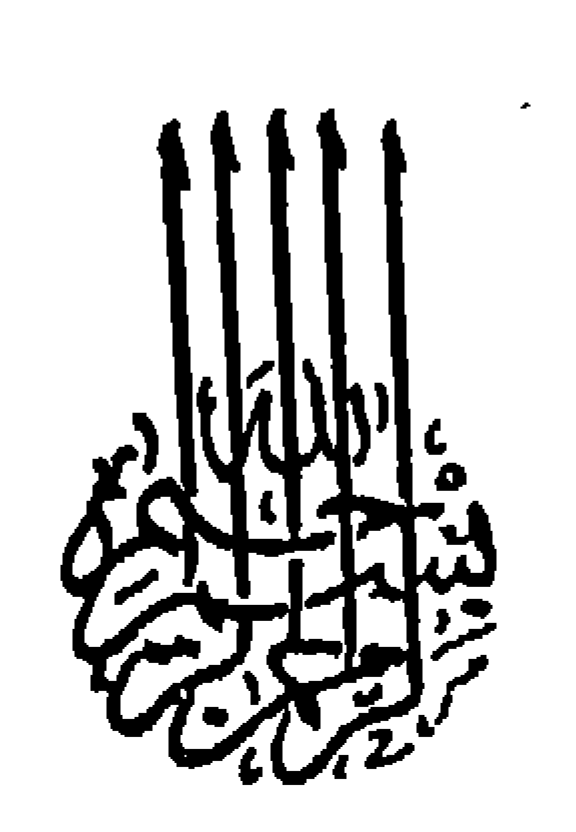

أبو الأعلى المودودى
قضية
كشمير المسلمة
دار القلم
Bibliotheca Alexandrina
0142653
320

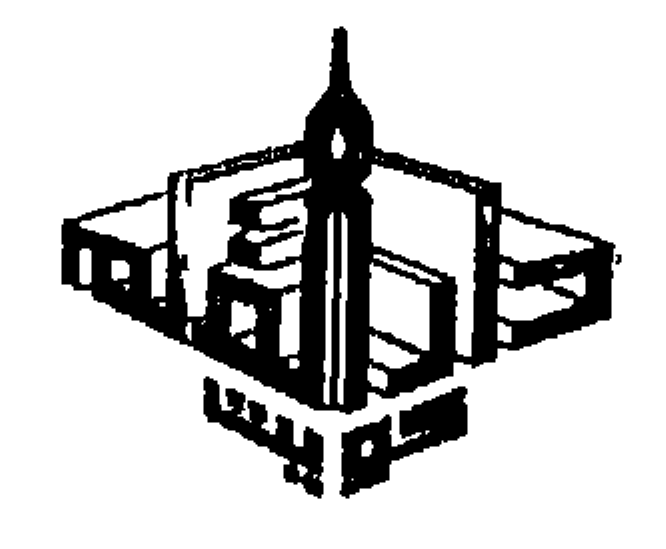


قضية كشمير
المسلمة


بسم الله الرحمن الرحيم

قضية كشمير المسلمة

أبو الأعلى المودودي



١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
الطبعة الثانية



دار القلم للنشر والتوزيع
ص.ب ٢٠١٤٦ الصفاة 13062 الكويت
شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول
هاتف: ٢٤٥٧٤٠٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ - برقيا توزيعكو

بسم الله الرحمن الرحيم

قضية كشمير قصة تتحدى ضمير الإنسان . ما تاريخ هذه القضية ، وما المراحل التى مرت بها . وما الجوانب المأساوية فى هذه القضية الإسلامية التى لم تنل بعد الاهتمام الكافى من قبل المسلمين ، تولى المودودى رحمه الله الرد على كل تلك الأسئلة بأسلوب المؤرخ وجذوة الداعية وعاطفة من عاش القضية قرنا كاملا . وسجل المؤلف هذا البحث بعد وقوع الحرب الطاحنة بين الهند وباكستان فى شهر (أيلول) عام ١٩٦٥م . تعريفا بالقضية أمام الإخوة العرب .

« المترجم »

قضية كشمير

قضية تتحدى ضمير الإنسان :

لقد غدت ولاية كشمير بركاناً تحترق بنفسها وتحرق ما يجاورها ، لقد عادت المنطقة التى كانت فيما مضى جنة الله على الأرض جحيماً مستعراً . لقد أصبحت بلاد خمسة ملايين من البشر مسرحاً للعدوان والتعسف والوحشية . قد أحكم الاستعمار الشرقى الناشىء – الاستعمار الهندى المرذول – أحكم مخالبه الغاشمة فى هذه المنطقة بمؤازرة من قبل الدول الاستعمارية . ولا يزال يسيطر عليها سيطرة الغاصب الغشوم ، بعد نكث جميع المواثيق المقررة ، وتبديد جميع التعهدات الدولية ، وتنكر جميع معانى العدل والنصفة . لقد أصبحت منطقة كشمير تحترق بنيران من الهمجية والاستبداد ، وأصبحت فريسة لبطش الهندوس منذ ثمانية عشر عاماً ، ولا يعرف لهذه السلسلة من المجازر منتهاها ، وقد جعل الاستعمار الهندى شعاره العدوان على الآخرين . والدول الكبرى فى العالم فإنها بدلاً من أن تؤدبها وتمنعها من هذا العدوان ، وتحول دون جشعها الاستعمارى تشجعها لتزداد فى طغيانها واندفاعها وراء أطماعها

التسلطية مما أدى بخمسة ملايين من البشر (ثمانون بالمائة منهم مسلمون) إلى مهاوى الدمار ومهالك الفناء ، على رغم جهودهم للتخلص من هذا الاستعمار البغيض . وها نحن نشاهد أن الشعب الكشميرى الأعزل قد جاء بتضحيات لا حد لها ، وبطولات منقطعة النظير لتحرير بلاده من براثن الوحشية ، ونراه يصبغ أرضه بدمه الزكى ، لطرد الغاصب منها . إلا أنه كلما يتسع نطاق كفاحه يتضاعف ظلم الاستعمار الهندى . ومن الغريب أن مخالب الاستعمار الهندى ما زالت مستحكمة فى صدر كشمير ، فى الوقت الذى تراجع الاستعمار فى كل ناحية من نواحى العالم ، وتقلص ظله المشئوم ، واضطر للانصراف من المعركة . وإن أبخس شيء فى كشمير اليوم هو دم المسلم وعرضه وماله .

أما كيف نشأت قضية كشمير ؟ وما القوى التى زادتها إعضالاً وتعقيداً ، وما موقف كل من أهالى كشمير وباكستان إزاء هذه القضية من الوجهة الجغرافية والتاريخية والقانونية والسياسية والخلقية ، وما الدور الذى لعبه الاستعمار الهندى لمحاربة كل مبرر يقوم على وجهة من هذه الوجهات ؟ وما الطرق والأساليب التى فرض بها الاستعمار الهندى نفسه – ولا يزال – على هذه المنطقة ؟ فيلزم علينا الوقوف حول كل سؤال من هذه الأسئلة ، والبحث فيه لإدراك حقيقة القضية . ونحن نتناول بالبحث كل ما يتعلق بهذه القضية من الحقائق بدون الإفراط والتفريط فى الحكم ثم نعرضه على النوع البشرى متسائلين : أيهما يختار : الحق أم الباطل ؟ وأيهما يساند : المظلوم أو الظالم ، وهل إن

الضمير الإنسانى قد بلغ من القساوة حيث أصبح يبيح المجازر التى تقام على أهالى كشمير على مسمع ومرأى العالم ؟ أو لم يحن الوقت لتتوحد كلمة أنصار الحق والعدل على معاضدة المظلوم وقمع الظالم ؟ وهل جهل الناس الحقيقة التاريخية الكبرى ، التى تؤكد أن السكوت على الظلم فى أية منطقة كانت من مناطق الأرض ، خطر جسيم للإنسانية كلها ، ونذير عريان بين يدى عذاب شديد . والذين يغمضون نظرهم عن ظلم الظالم لا يسلمون منه فى آخر الأمر . وها قد يستنجد اليوم الدم الذى يراق على وجه أرض كشمير العالم بأسره ولا سيما العالم الإسلامى ، فهل من رشيد يصغى على صوت الحق ويلبى صراخ المظلوم ؟ .

السياق الجغرافى والتاريخى السياسى لقضية كشمير :

إن ولايتى « جامو » و « كشمير » تقعان فى أقصى الشمال من شبه القارة الهندية الباكستانية ، وفى قلب آسيا الوسطى من الجهة الجنوبية . وحدودهما متأخمة لخمس دول هى : باكستان ، وأفغانستان ، وروسيا ، والصين ، والهند . والحدود التى تلتصق من حدودها بباكستان مساحتها سبعمائة ميل[1] وإن الإحصائية التى أجريت فيها سنة ١٩٦١ م تقرر عدد سكانها ٤,٠٢١,٨٠٠[2] ، نسبة المسلمين فيهم ثمانون بالمائة .

---

(١) مجموع المساحة :

تبلغ مساحة كشمير ٨٤,٤٧١ ميلاً مربعاً . وتتألف من سهلين : أحدهما الوادى وتبلغ مساحته ٨٤ ميلاً طولاً و ٢٥ ميلاً عرضاً . والثانى منطقة جامو .

(٢) عدد السكان :

أما منطقة « جلجيت » فالمسلمون فيها مائة بالمائة ، بينما نسبتهم فى وادى كشمير ٩٠ بالمائة ، وكذلك للمسلمين أغلبية فى منطقة جامو . وعلى هذا فإن كشمير ولاية تشكل الأغلبية المسلمة الساحقة .

أما من وجهة نظر التاريخ ، فإن هذه الولاية موطن المسلمين منذ سبعمائة عام وأكثر . وإن شعاع نور الإسلام دخل هذه الولاية فى العصور التى كان الإسلام فيها فى تقدم مرموق وازدهار باهر فى شبه القارة الهندية . وإن كل تقدم أحرزته فيما بعد تحقق لها تحت ظل الإسلام الوارف . وحكمها الملوك من أبناء الأرض فى الفترة ما بين سنة ١٣١٠ م و ١٥٥٢ م . ثم جاء عهد الملوك المغول ، وبقوا متربعين على عرشها حتى سنة ١٧١٥ م . ثم حكمها الولاة الذين كانوا يعينون من قبل حكومة أفغانستان . ولما كان نجم المسلمين فى الهند فى أفول . وبدأ حكمهم فى تقلص ، وتعرضت حريتهم إلى الضياع ، وأصبحت تتبدد على أيدى الأجانب فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر غزا السيخ

	المجموع		المسلمون
منطقة جامو	١٩,٨١,٤٣٣		١٢,١٥,٦٧٦
مقاطعة كشمير	١٧,٢٨,٧٠٥		١٦,١٥,٤٧٨
مناطق الحدود	٣,١١,٤٧٨		٢,٧٠,٠٩٣
اليكون	٤٠,٢١,٦١٦	اليكون	٣١,٠١,٢٤٧

كان عدد السكان حسب الإحصائيات التى أُجريت سنة ١٩٥١ م ٤٣,٧٠,٠٠٠ ، وبالرغم من حركة الإبادة والتقتيل التى عملت عملها فى السنوات الأخيرة يتجاوز عددهم خمسة ملايين .

كشمير وغلبوا عليها ، وفرضوا عليها سلطانهم ، حيث بقيت كشمير تحت أيديهم من سنة ١٨١٩ م حتى ١٨٤٦ م . وهؤلاء الحكام الأجانب – السيخ – قد ارتكبوا فيها أيام استيلائهم من الظلم والجور والاستبداد والهمجية والوحشية على الأغلبية المسلمة ما قد أضاف إلى التاريخ الإنسانى فصلاً جديداً من المآسى والفظائع التى يندر وجوده فى تاريخ الهند . وفى خلال ذلك قد أحكم الانكليز سيطرتهم على الهند ، فطردوا الحكام السيخ من هذه الولاية ، ثم باعوها لأحد الاقطاعيين من منطقة جامو ، واسمه « غولاب سنغ » من عائلة « دوجرا » ، بمبلغ سبعة ملايين وخمسمائة ألف « نانك شاهى » (العملة الرائجة حينذاك ، وهذا القدر يساوى مليون دولار) كأن كل فرد من أفراد الشعب الكشميرى لم تتجاوز قيمته فى المساومة سبع روبيات . ويرجع تاريخ هذه المأساة إلى ١٦ مارس ١٨٤٦ م . وتعرف : بـ « إتفاقية أمرتسار » ومن هذا التاريخ بدأ عهد حكم دوجرا ، الذى خلفته الآن حكومة الهند وعملاؤها من الكشميريين .

والذى يجب علمه لتفهم قضية كشمير فى إطارها الحقيقى هو أن سيطرة عائلة دوجرا على كشمير إنما كانت على أساس الباطل ، وعلى إقدام عدوانى محض ، إذ باع الحكام الأجانب الانكليز الشعب الكشميرى لبضعة أنفار من شذاذ الآفاق الذين كانوا لا يستحقون ذلك من أية وجهة من الوجهات التاريخية والسياسية والقانونية والحضارية . ثم إن هذه العائلة الحاكمة – عائلة دوجرا – لم تدخر أى جهد فى أعمال السلب والنهب وتدمير البلاد . ووقع الشعب بأسره فريسة لبطش عدة

أشخاص من سدنة المعابد ، وعباد الأوثان الذين كانوا يتقلدون جميع المناصب الرئيسية فى الولاية ، وكانوا يتمتعون بقيادة الجيش والشرطة . وأما ما يتعلق بالخدمة وإرهاق النفس ، فكان يقوم به المسلمون ، بينما كل حظ من التنعم والرغادة والعيشة الراضية كان يتمتع به الحكام الهندوسيون . كان الفلاحون المسلمون يزرعون الأراضى بشق الأنفس ، ولكن الإقطاعيين وملاك الأراضى الهنادك لا يدعون فى أيديهم من محصولاتها ما يسدون به رمق حياتهم . وعلاوة على ذلك كانوا يرهقونهم بفرض ضروب من الضرائب الفادحة والرسوم الباهظة ، كضريبة إنشاء الشباك فى جدران البيوت ، وضريبة مواقد النار فى بيوت المسلمين ، وضريبة الرؤوس التى كانت تشمل النساء والأطفال ، وضريبة المواشى مثلاً . وكانت الضرائب تفرض حتى على المهن التى كان المسلمون يمارسونها ، وعلى المداخن التى كانوا ينصبونها فى مصانعهم . وأضف إلى كل ذلك الخدمة القسرية (Forced Labour) التى كان الهنادك يجبرون عليها المسلمين ، والتى كان الشباب المراهقون يؤدونها تحت سياط بوليس دوجرا شأن العبيد تحت كرابيج مالكهم .[1] هذا فى جانب ، وفى الجانب الآخر إن المسلمين فى كشمير ما كانوا يستطيعون تأسيس صلاتهم بالمسلمين خارج الولاية لسبب الحصار المضروب عليهم من قبل الحكومة ، كما كانوا لا يقدرون على الإعراب عما كانوا فيه من الشقاء

---

(1) The India we served – by Sir Walter Lawrence, New York 1927.

The Kashmir Sage by Sardar Mohammad Ibrahim, Lahore 1965.

The History of Kashmir by G. M. D. Sufi.

والبؤس ، وكلما قام جماعة منهم بالاحتجاج على هذه الحالة المولمة اكتظت بهم السجون وأصبحوا عرضة للنار . هذه هى الأسرة الحاكمة التى نهض الشعب الكشميرى للتخلص منها ، وإنقاذ وطنه من تعسفها . وجدير بالملاحظة أن المستعمر الإنكليزى كان يؤازر هذه الأسرة فى دعم قواعد حكمها بواسطة تجمعات الجيش التى كانت تجوب دوماً فى أرجاء الولاية . ولما غادر المستعمر الإنكليزى الهند ورأت دوجرا حكمها القائم على وسائل التقتيل وأساليب التعسف ، فى انهيار تام قررت ضم كشمير إلى الهند ، وذلك سنة ١٩٤٧ م .

ومنذ ذلك اليوم أصبح المسلمون فى كشمير يعانون أقسى أنواع الظلم والاستبداد على أيدى الهنادك الأوغاد وحكام كشميز العملاء ، وقرار الضم هذا (Accession) هو ثانى إجراء مرذول رآه التاريخ ، لاستعباد الشعب الكشميرى ، وقد اتخذ سنة ١٩٤٧ م . بينما كان أول إجراء لاستعباده هو « إتفاقية أمراتسار » التى أشرنا إليها سابقاً ، والتى قررت سنة ١٨٤٦ م وبيع بموجبها الشعب .

هذا جانب من عدة جوانب القضية فى سياقها التاريخى والسياسى . والجانب الآخر منها هو أن الشعب الكشميرى لم تلن قناته أبداً فى يوم من أيام تاريخه الكالح أمام ما قام فى وطنه من الحكومات الظالمة المستبدة عبر القرون . وإن أكثر ما نستطيع أن نقول عنه هو أنه استسلم أمام أقوى المستبدين فيما يظهر . إلا أنه من ناحية العقيدة والمبدأ لم يقبل أبداً الاستعباد المفروض عليه . فلما عقدت إتفاقية أمراتسار المشار إليها سالفاً سنة ١٨٤٦ م ، أعلن مسلمو مناطق مير بور ، وبونش ، وراجورى ،

وراني بور ، استياءهم البالغ واستنكارهم الشديد ضدها . كما ثار عليها أحرار مناطق بلتستان وجيلجت واضعين رؤوسهم على الأكف . وقد جاء الحكام المستبدون بكل سعيهم ومكرهم لإبادة عشاق الحرية ورواد الثورة التحررية عن بكرة أبيهم ، إلا أن كل هذه المحاولات لم تقض على عزمهم ، ولم تصرفهم عن أهدافهم لتحرير الوطن . وأصبحت أصوات الحرية تعلو بين حين وآخر . وأن ثورة عمال « ريشم خانه » فى مدينة « سرى ناجار » كانت تعد من أبرز معالم طريق الحرية . وفى سنة ١٩٣٠ م أنشأ شودرى غلام عباس – زعيم كشميرى معروف – نقابة فى البنك المسلم . كما شرع غيره من الزعماء المسلمين فى الكفاح . انطلقت من هذه المرحلة حركة الكفاح ولا تزال على قدم وساق . والتاريخ السياسى مشحون بعد هذه المرحلة بالاجتماعات والمؤتمرات والمظاهرات من ناحية ، ومن الاعتقالات وطلقات الرصاص والرشاشات من ناحية أخرى . استشهد فى صدر الكفاح آلاف مؤلفة من المسلمين ، أضعاف مضاعفة من هذا العدد زج بهم فى السجون . وكذلك ساهم أهل بنجاب – المنطقة المتلاصقة بكشمير – فى كفاحهم ، وفى طليعاتهم العلامة إقبال رحمه الله . وقد أقدم أهالى كشمير على خطوة حاسمة فى توحيد صفوفهم نعنى بذلك المؤتمر الذى عقد فى ١٦ و ١٧ تشرين الأول ١٩٣٢ م ، والذى أسس فيه المجتمعون جبهة موحدة أسموها : « المؤتمر الإسلامى لعموم جامو[1] وكشمير » واجتمع فيه قادة كشمير تحت لواء واحد . والجهود التى بذلت بعد

---

(1) All Jammu and Kashmir Muslim Conference.

ذلك فى سبيل الكفاح كانت موجهة من « المؤتمر الإسلامى » . وبإزاء ذلك فكر « المؤتمر الوطنى الهندى » (الحزب الحاكم فى الهند) لتفريق كلمة المسلمين وتشتيت صفوفهم . وأسس أيضاً مؤتمراً باسم « المؤتمر القومى »[1] الذى كان يعتنق الفكرة التى كان يعتنقها دعاة القومية والوطنية فى المؤتمر الوطنى الهندى . وبينما كان يمثل المؤتمر الإسلامى مسلمى كشمير قاطبة كان المؤتمر القومى يمثل مجرد دعاة القومية والوطنية ، وقد شرع كلاهما فى تحرير الولاية كفرسى رهان .

ولما اتخذ المسلمون فى شبه القارة الهندية قراراً يعرف « بقرار إنشاء باكستان » ، وذلك فى سنة ١٩٤٠ م فإن مسلمى جامو وكشمير كذلك أبدوا موافقتهم على هذا القرار ، واختاروا الفكرة التى كانت يتبناها القرار المذكور كهدف سياسى لهم . وإن حكومة كشمير لم تكن لترضى بالمؤتمر المسلم ومقاصده الثورية . ولذلك لجأت إلى ما يلجأ إليه كل ظالم ، ظلت تصب على المؤتمر الإسلامى جام غضبها بعنف ، واعتقلت عدداً كبيراً من رجاله ونفتهم من البلاد . إلا أن نفوذ المؤتمر الإسلامى كان فى تقدم ، حتى إن الانتخاب الذى أجرى سنة ١٩٢٧ م فى الولاية ، قد كسب فيه المؤتمر الإسلامى ١٥ مقعداً من ٢١ مقعداً . والستة المتبقية منها لم يخسرها على أساس التصويت . بل إن الجهات المشرفة على الانتخاب رفضت أوراق المرشحين . وهذا على الرغم من أن قادة المؤتمر الإسلامى كانوا رهن السجون والمنافى .

---

(1) Kashmir National Conference.

كانت حركة كفاح الشعب الكشميرى فى أوج الكمال بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت سنة ١٩٤٦ م ، و ١٩٤٧ م من أهم السنوات فى التاريخ السياسى لهذه الحركة حيث انجلى بدون غموض ، أن حكم دوجرا على استبداده ولجوئه إلى وسائل العنف والتعذيب لن يستطيع الاحتفاظ بقواعده المهلهلة ، والوقوف فى وجه المارد الكشميرى ، ولن يستطيع أن يردع المسلمين عن بلوغهم آمال إنشاء باكستان على رغم المجازر التى تقام عليهم . وفى غضون ذلك قد أعلن عن خطة تقسيم القارة إلى الهند وباكستان .

تقسيم البلاد ونشوء قضية كشمير

لا يخفى على من له إلمام بتاريخ الهند أن المسلمين بعد أن حكموا القارة الهندية الباكستانية طيلة ثمانية قرون متوالية ، لقوا فى آخر الأمر هزيمة على يد الاستعمار البريطانى . وقد بذل الإنكليز جهدهم المستطاع بعد استيلائهم على الهند ليزيدوا المسلمين ضعفاً إلى ضعفهم من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والمعنوية . فأغلقوا فى وجوههم أبواب الوظائف الحكومية وجعلوا منهم عنصراً غير مؤثر فى كل قطاع من قطاعات الحياة . لقد كان الإنكليز يعتبرون المسلمين منافسين لهم فأهملوهم ، واختاروا الهنادك من أهالى الهند خلفاء لحكمهم مناصرين لسياستهم ، فهم – لهذا – اهتموا بالهنادك وأعلوا شأنهم إزاء المسلمين تحت خطة مرسومة لإيقاع المسلمين فى ربقة العبودية المضاعفة للإنكليز والهنادك معاً . وهذا الوضع لم يكن ليرتاح له المسلمون بحال

من الأحوال ، كما لم يكن من الممكن لهم المشاركة مع الهنادك فى شأن من شؤون الحياة ، إذ كان الهنادك والمسلمون معتنقين لدينين متضاربين ، ورافعين لواء حضارتين متباينتين . وكانوا على طرفى النقيض فى عقيدتهم ، وفكرتهم ، وحضارتهم وثقافتهم ، وفى أسلوبهم للمعيشة ، واللغة ، والأدب ، والتاريخ ، والعبادات والتقاليد ، ومبادىء الحياة ، والمصالح الاقتصادية ، والآمال السياسية ، والمثل القومية . ولم يكن لينشأ فى الأذهان السؤال عما إن كان من الممكن أن يقيموا نظاماً لحياتهم تحت زعامة الهنادك وسيادتهم .

أما الهنادك فكانوا يودون أن تتحرر الهند ، ولا تنتقل مقاليد الحكم والسلطة إلا إلى أيديهم ، حتى يكون بإمكانهم أن يحكموا المسلمين ، ويزيدوهم رهقاً معتمدين على ما كان لهم فى الهند من الأغلبية العددية . وأما المسلمون فكانوا قد أدركوا مؤامرة الهنادك وكان قد اتضحت لهم خديعتهم وضوح الشمس فى رابعة النهار . فإن الموقف الذى اختاروه إزاء الهنادك كان يتلخص فى أن الهند لا يعيش على وجه أرضها شعب واحد ، وإنما يعيش عليه شعبان – هم الهنادك والمسلمون – وإنه لا بد من أن تحظى البلاد بنوع من الحرية يتمتع بها كلا الشعبين . ولا غرو فإن المسلمين لا يرضون أبداً بأن يكونوا عبيداً أذلاء للحكم الهندوكى ، شأن عدم رضاهم عن تبعية الحكم البريطانى . فكان الحل الوحيد لقضية الهند من هذه الوجهة أن تقوم ها هنا دولتان مستقلتان ، لا دولة واحدة . فالبقاع التى يتمتع فيها المسلمون بالأغلبية فلها أن تختار لنفسها كيان دولة مستقلة . وكذلك البقاع التى يتمتع فيها الهنادك بالأغلبية

تكون دولة أخرى منفصلة عن الأولى .

وعلى كل فلقد كانت هذه النظرية – نظرية شعبين مختلفين – هى النظرية التى بناءً عليها حصل تقسيم الهند . وكان من مقتضى مبدأ التقسيم اعتبار مناطق الأغلبية المسلمة الملتصقة بالهند من أجزاء دولة باكستان . وكانت قضية أخرى بعد ذلك هى مصير الولايات الأهلية التى كانت قد بقيت شبه مستقلة ولم تكن قد انضمت إلى الهند البريطانية أيام حكم الإنكليز . وكان لا بد أن تنضم الآن إلى إحدى الدولتين المستقلتين : إحدهما – باكستان أو الهند ، وكان – قد تقرر – كمبدأ أساسى فى انضمامها إلى أن يتم الانضمام إلى إحداهما حسب انسجامها مع الوضع الجغرافى للدولة التى تنضم إليها ونوعية سكانها ورغبتهم فى ضوء مبدأ التقسيم . وكان نائب الملك البريطانى فى الهند وهو اللورد مونت بيتين قد قال أثناء خطابه أمام أعضاء « غرفة أمراء الولايات الهندية » وذلك فى ٢٥ تموز سنة ١٩٤٧ م :

« للولايات حرية فى أن تضم نفسها إلى ما تحب من الدولتين . ولكننى حين أقول إن لها حرية فى الانضمام إلى إحداهما ، أرى لزاماً على نفسى أن أؤكد فى الوقت ذاته أن هناك ضرورات جغرافية لا يجوز أن نصرف عنها النظر البتة . وذلك أن ليس لكم أن تنأوا بجانبكم عن حكومة الدولة التى هى جارة لكم ، كما ليس لكم أن تخالفوا رغبة الرعايا الذين أنتم مسؤولون عن فلاحهم وسعادتهم » .

وكان من المحتوم على الولايات أن تقرر مصيرها فى ضوء المبدأ الذى قرر تقسيم الهند . وقد أصرت حكومة الهند نفسها على تنفيذ هذا المبدأ

فى بعض الولايات . والمثال لذلك أنها لما ضمت « جوناكره » – الولاية المسلمة على شاطىء الهند الغربى – نفسها إلى باكستان قالت حكومة الهند : هذا مناف للمبادىء التى تقرر عليها التقسيم . وعلى أساس هذه الحجة ذاتها أباحت لنفسها أن تشن غارتها على جوناكره وتستولى على أرضها وهذا عين ما ادعت به حكومة الهند فيما يتعلق بولاية حيدرآباد الدكن . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أنه كان على ولاية كشمير بموجب مبدأ التقسيم أن تضم نفسها إلى باكستان بدون تردد فى الأمر . بالإضافة إلى مطالبة السكان بالانضمام إليها . إن المؤتمر المسلم لعموم جامو وكشمير اتخذ القرار بضم كشمير إلى باكستان فى التاسع من تموز ١٩٤٧ م ، وطالب فيها المهراجا – حاكم الولاية – بأن يضع هذا القرار موضع التنفيذ على الفور . ومما جاء فى القرار بعبارات واضحة :

« إن النتيجة التى قد توصلت إليها هذه الدورة للمؤتمر الإسلامى أن كشمير لما كان ٨٠ بالمائة من سكانها مسلمين ، ولما كانت أكثر أنهار بنجاب المهمة لا تنبع إلا من كشمير ، ولما كانت كشمير وباكستان تربطهما روابط قوية وثيقة من لغوية وثقافية وقومية ، ولأن كشمير تقع متلاصقة مع باكستان نظراً لكل ذلك فإن تلك الحقائق تجعل انضمام ولايتى جامو وكشمير إلى باكستان ، أمراً محتوماً لا مناص منه » .

هذا ما قرره الشعب الكشميرى بصورة واضحة وحتمية . وهذا ما استوجبته الحقائق التاريخية وأكدته الأوضاع الجغرافية . ولم يكن مشروع التقسيم ليكتمل إلا بمقتضاه ، ولم تكن مطالب الحرية والاستقلال لتستكمل إلا بتحققه . أما الذى حصل فعلاً فهو قصة من

أشنع قصص الكيد ومخالفة المبادىء ومجانبة العدل وغمط الحقوق وإبادة المسلم ، التى هى نسيج وحدها فى تاريخ الظلم والاعتداء .

١ - إن المهراجا لعب دوراً مزدوجاً فى هذه القضية فى مطلع نشوئها . ففى جانب هو كان يصانع الشعب الكشميرى وباكستان ، ويظهر لهما فى مظهر المناصر . وفى الجانب الآخر كان يشارك زعماء المؤتمر الوطنى الهندى والإنكليز فى حياكة خطوط المؤامرة ضد باكستان . وبدلاً من أن يعلن ضم كشمير إلى باكستان بالمعروف عمل معها اتفاقية[١] تولت بموجبها باكستان رعاية الشؤون التى كان يتولاها الحاكم الإنكليزى . ولم يحدث أى تغيير جذرى فى نوعية العلاقات مع المهراجا . إذ إن الباكستان كانت تعتقد أن الاتفاقية خطوة أولى فى الانضمام النهائى إليها . أما المهراجا فكان يشتغل بتدبير المؤامرة لقلب الأمر على الباكستان .

٢ - بدأ المهراجا بإزاحة المسلمين عن طريقه بمنتهى الخداع والحنكة . فأمر الرعايا المسلمين فى كشمير بتسليم الحكومة ما لديهم من السلاح فى تموز ١٩٤٧ م وبعد صدور هذا الأمر نزع السلاح من كل من كان فى البوليس والجيش من الأفراد المسلمين . وأنشأ المهراجا الصلات مع المنظمات الهندوكية ، كمنظمة « راشتاريه سيواك سينغ » ومنظمة « الجان سينغ » ومنظمة « الهندو مهاسابها » . وهذه المنظمات

(١) ونعنى بذلك الاتفاقية التى عقدت فى ١٥ آب ١٩٤٧ م ، والتى تعرف باتفاقية إبقاء الوضع كما هو : (Stand Still Agreement of 15th August 1947) .

كلها تعتبر المسلمين ألد أعدائها وتثور عليهم فى كل فرصة مواتية . ونشطت هذه المنظمات لتخطيط مشاريع إبادة المسلمين . واتخذت ولاية جامو قاعدة لحركة الإبادة .[1] كما أنشئت بجانب المنظمات الكتائب المسماة بـ « كتائب السلام » أو « فرق الأمن » للمشاركة مع المنظمات الإرهابية فى إبادة المسلمين . فقامت المنظمات الهندوكية ، بمساندة الكتائب وبإشراف قوات البوليس والجيش بل بإغرائها ، بحركة عاتية جعلت تبيد الحارات والقرى الإسلامية بأكملها . وهذه الحركة وإن كانت عواصفها تعم أرجاء كشمير إلا أن مناطق بونش وميربور ومقاطعة جامو كانت لها معاقل رئيسية بصفة خاصة ، حيث تناهى بوليس دوجرا وكتائب راشتارية سيواك سنغ والهندو مهاسابها والسكان المحليون فى عمليات التقتيل والذبح فى شهر أيلول ١٩٤٧ م أزهق فيها أرواح آلاف مؤلفة من المسلمين ، ونهبت أموالهم وممتلكاتهم واختطفت بناتهم ، والذين نجوا من الموت والدمار طردوا إلى باكستان .

٣ — هذا ما حدث بداخل ولايتى جامو وكشمير . وأما فى الخارج فدبرت أبغض مساومة سياسية شارك فيها نائب الملك البريطانى والزعماء الهنادك للمؤتمر الوطنى الهندى ، واقترفت بموجبها خيانة كبرى نحو

---

(١) وقد سجل أحد أعضاء « لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان » « الدكتور جوزف كوبيل اعترافه بأن منظمة » « راشتاريا سيواك سينغ » منظمة سرية كان مؤسسها : كى بى هيد جيوار وخليفته م س جولو اكور فى عداد الزعماء الذين كانوا يقودون الحركة النازية مثل فيوهور وزملائه . والحركة النازية كان رجال هذه المنظمة (راشتاريا سيواك سنغ) يتزيون بزى خاص ويتدربون على القتل والفتك وألفت منهم كتائب عسكرية منوعة .

باكستان فى صدد تحديد الحدود بينها وبين الهند بشكل أدى إلى إصابة باكستان بضربة عنيفة فى مناطق حساسة فى الحدود هى من باكستان بمثابة حبل الوريد فى الجسد الإنسانى ، لا سيما منها منطقة « كورداسبور » التى تربط الهند بولايتى جامو وكشمير . فأعطيت هذه المنطقة للهند على كونها منطقة الأغلبية المسلمة . ففتح بهذه العملية باب يمكن الهند من التسلل إلى كشمير وقت استنجاد المهراجا لها . وهذه الضربة التى سددها الإنكليز إلى باكستان فى مؤامرة شاركوا زعماء الهند فى تدبيرها قبيل مغادرتهم القارة الهندية كانت ضربة استحال تداركها فيما بعد – ونحن إذا قلنا : إن رجال السياسة البريطانيين هم الذين أوجدوا قضية كشمير ثم لعبوا فيها دورهم الممقوت فلسنا بمبالغين فى هذا القول – إن تنفيذ مؤامرات التقتيل والذبح والسلب والنهب بسرعة تدهش ، وبأسلوب منظم أذكت فى المسلمين جذوة الثورة العارمة . وكذلك تكشفت نيات المهراجا الخبيثة ، واتضح كل الوضوح أن « اتفاقية إبقاء الوضع كما هو » (Stand Still Agreement) مع باكستان إنما هى خديعة محضة فى لحمتها وسداها ، وليس القصد من ورائها إلا الاستمرار فى إبادة المسلمين وإنجاز مؤامرة تسليم كشمير للهند . أدرك الشعب الكشميرى هذا الوضع وعلم تمام العلم بأن مستقبله على بساط المساومة ، وأنه أمام وضع يؤكد عليه الاستماتة لإنقاذ كشمير من استبداد دوجرا ومكايد الهنادك السياسية . فنهض أول ما نهض مسلمو بونش الغيورون ، الذين بقوا طول تاريخهم فى طليعة الحركات التحريرية منذ ١٨٤٦ م . وأشهروا سلاحهم ، وقبلاً كانوا امتنعوا عن أداء الضرائب للمهراجا ، واضطر المهراجا لقمعهم بالقوة ،

ولكنه لم يوفق . وأصبحت الثورة تنتشر فى أنحاء ولايتى جامو وكشمير انتشار النار فى الهشيم . وفى الجانب الآخر كانت أنباء الثورة تقرع أبواب باكستان ، وسادها استياء شديد . وسارع سكان باكستان الغربية ولا سيما البدويون من قبائل الحدود الشمالية لنجدة إخوانهم الكشميريين فى محنتهم ، علماً بأن ولايتى جامو وكشمير ومناطق بنجاب والحدود الشمالية متلاصقة بعضها مع بعض فى وضعها الطبيعى ومتماسكة فى تاريخها وحضارتها . وليست هذه هى المرة الأولى التى شاطر فيها مسلمو باكستان الغربية إخوانهم فى كشمير محنتهم وكفاحهم ، بل تحقق ذلك فى كل مرحلة من مراحل تاريخ الكفاح .[1] كما لم يكن لينشأ السؤال عما إذا كان من الممكن أن يظل المسلمون مكتوفى الأيدى بعد سماعهم الأنباء المقلقة من الظلم والاستبداد ، ومشاهدتهم قوافل المهاجرين المنكوبين تتجه نحو باكستان . وصل جماعات البدو المتطوعين من الحدود الشمالية إلى بونش لمناصرة إخوانهم . ونشب الحرب بمعنى الكلمة مع جيش دوجرا .

٤ — حقق الثوار الكشميريون والكتائب البدوية انتصارات ، وقلبوا وجه الحرب ظهراً لبطن . ولاقت القوات العسكرية التابعة لدوجرا

---

(١) والمثال لذلك أنه لما قتل بوليس المهراجا المئات من المسلمين الذين كانوا تجمعوا أمام باب السجن المركزى فى مدينة « سرى ناجار » سنة ١٩٣١ م فإن الحكومة الإنكليزية ألقت القبض على ثلاثين ألفاً من مسلمى بنجاب فقط ، الذين قلقوا من هذا الحادث وخرجوا لمناصرة إخوانهم فى كشمير وأرادوا الذهاب إليها بعد تخطى حدودها .

الهزائم تلو الهزائم ، إلى أن وصل الثوار قرب مدينة « سرى ناجار » فى الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول ١٩٤٧ م .

وطار صواب المهراجا واضطر للفرار من مدينة « سرى ناجار » واعتصم بجامو . والمناطق التى حررها الثوار وأعلنوا فيها حكومتهم باسم : « حكومة جامو وكشمير الحرة » . وذلك فى ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٧ م .

٥ – حاول المهراجا تثبيت أقدامه فى منطقة جامو ، وأطلق عنان المنظمات الإرهابية والقوات البوليسية والعسكرية لتقتيل المسلمين . وبالرغم من كل ذلك كان زمام الأمر ينفلت من يده . وكان الثوار يواصلون غزوهم بانتصارات باهرة . ولما لاقت آمال المهراجا كل هزيمة على أيدى الثوار لجأ إلى مكيدة أخرى هى أنه طلب المعونة من حكومة الهند خلافاً للاتفاقية التى عقدها مع باكستان والتى أشرنا إليها سالفاً . واستجابت اللجنة الدفاعية الهندية طلبه على الفور ، وأصدرت الأوامر لبعث ذخائر الأسلحة إلى المهراجا ، كما بعث – بجانب ذخائر الأسلحة – وكيل حكومة الهند ليتحصل من المهراجا « وثيقة الانضمام » . وإن المهراجا فى حالة فراره من كشمير وقع على « وثيقة الانضمام » فى ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٤٧ م ، كما سارعت الهند إلى إعلان « الموافقة عليها بصورة مؤقتة » وأدخلت بعد ذلك جيشها فى كشمير . أما باكستان فرفضت هذه الوثيقة فى حينها واعتبرت دخول القوات الهندية فى كشمير عدواناً صريحاً مكشوفاً .

٦ – أصبح الوضع فى غاية من الخطورة والتشابك ، ففى جانب كانت القوات الهندية المدججة بالأسلحة الحديثة وكانت تساندها قوات الهند الجوية ، وفى الجانب الثانى كان الثوار الكشميريون وكتائب المتطوعين يقاتلونها بالأسلحة العادية من نوع قديم . إلا أنهم قد أبلوا فى المعركة بلاءً حسناً ، وسجلوا تضحيات أعاقت القوات الهندية من التقدم . ولما امتدت المعركة إلى حدود باكستان اضطرت باكستان إلى دخول المعركة علماً بأن جيشها لم يكن منظماً بعد ، ونصيبها من السلاح كان فى قبضة الهند . إلا أنها على الرغم من ضآلة حالها أيدت جيش حكومة كشمير الحرة وكتائب المتطوعين على نطاق محدود ، ودافعت عن المناطق المتحررة بالاستماتة والبسالة والصمود والإباء .

٧ – كانت تريد باكستان رفع القضية إلى الأمم المتحدة على فور دخول القوات الهندية كشمير . إلا أن الهند نفسها منعتها من ذلك بأنواع الحيل . ودعتها لإنهاء القضية بإجراء المفاوضات المباشرة . إلا أن هذه الدعوة لم يكن مبعثها إرادة الهند لإنهاء القضية . وإنما كان القصد من ورائها إسدال الستار على الوضع الظاهر ، حتى تواصل غزوها العسكرى فى كشمير . ولما رأت الهند فشلها فى هذه المحاولة أيضاً شأن محاولاتها السالفة التى باءت بالفشل تقدمت بالقضية إلى الأمم المتحدة فى الأول من كانون الثانى ١٩٤٨ م . أى هى التى سبقت باكستان فى الرجوع إلى الأمم المتحدة . أما باكستان فإنها كذلك قدمت شكواها إلى الأمم المتحدة فى ١٥ من نفس الشهر جواباً على شكوى الهند الملفقة . وامتدت الحرب فى الميدانين فى أودية كشمير ، وفى قاعة الأمم المتحدة .

٨ - انتهت السنة الكاملة فى مناقشات حادة عنيفة حول قضية كشمير فى قاعة الأمم المتحدة . كانت الهند تتذرع بأنواع الحيل للتفادى منها ، وكانت تحيك خيوط المؤامرات لنبذ الموضوع وراء الظهور ، وعقد « اتفاقية وقف القتال » . بينما باكستان كانت تعطى الأهمية كل الأهمية للجانب الرئيسى من القضية ، وهو تقرير مصير الشعب الكشميرى ، وتؤكد على حلها النهائى ، وهو ضم كشمير إلى إحدى الدولتين وفقاً لرغبة الشعب الكشميرى . وآخر الأمر وافق مجلس الأمن للأمم المتحدة على مقترحات حول وقف القتال ، وإجراء الاستفتاء الحر المحايد فى كشمير . واتخذت فى ذلك قرارات فى ١٢ آب سنة ١٩٤٨ م و ٢٥ كانون الثانى سنة ١٩٤٩ م . وقبلتها كل من الهند وباكستان . وفعلاً نفذ من هذه القرارات القرار الذى كان يقضى بوقف القتال . وها قد مر على القرار مدة ١٧ سنة ، وما فتئت قبضة الهند غير الشرعية على كشمير . كما لم تقف سلسلة المجازر . ودم المسلم يجرى فى الأودية مجرى الماء . أما الأمم المتحدة فباءت بالفشل كلية فى تنفيذ القرارات التى اتخذتها هى نفسها . ونتناول الآن بالعرض الجانب السياسى من هذه القضية الدامية لنعرف ما جاءت به الهند فى هذا المضمار من مكر وخيانة وغش وتزييف .

قضية كشمير وموقف باكستان منها :

إن موقف باكستان من قضية كشمير لا يعتمد على المطامع الاستعمارية ، وهى لا تطالب إلا بتنفيذ مبدأ التقسيم الذى لم تضعه الهند

موضع التنفيذ حتى الساعة ، ونتيجة لمخالفتها المبدأ الذى حصل تقسيم الهند وفقه ، إنها وضعت الشعب الكشميرى فى نير عبوديته من ناحية ، ومن الناحية الأخرى أرادت الضغط على باكستان لزحزحة دعائمها الاقتصادية والدفاعية . ويتلخص موقف باكستان إزاء هذه القضية فى أن المبدأ الذى اتخذ بموجبه قرار التقسيم لم يطبق فى ولايتى جامو وكشمير . بل العكس من ذلك أن الهند استولت عليها معتمدة على أسباب القوة وأساليب العنف والقسوة . وهذا الموقف باطل مبدئياً ومناف لمقتضيات العدل ومجانب لحقوق الإنسان . ولأجل ذلك فإن باكستان تطالب الهند بإعطاء أهالى هذه الولاية حقهم فى تقرير مصيرهم بإجراء الاستفتاء الحر النزيه فى أرجائها . نعم إذا أجرى الاستفتاء الحر المحايد فى الولاية وأبدى فيه أهالى الولاية رغبتهم فى ضمها إلى الهند فليست لباكستان فى ذلك من شكاية أبداً . وأما إذا قرروا ضمها إلى باكستان يجب انضمامها إلى باكستان دونما عذر أو تسويف . ولكن الهند تعلم تمام العلم أن أهالى كشمير لا يرضون ضمها إلا إلى باكستان . ولذلك فإن الهند تتجنب إجراء الاستفتاء الحر فى الولاية ، على رغم وعودها الصريحة وتعهداتها الدولية الواضحة ، وتريد تعزيز سيادتها بوسائل الظلم والاضطهاد ، كما أن الهند تدرك كل الإدراك من الحقائق ما يلى :

١ – أن ولاية كشمير تتلاصق بباكستان من ناحية موقعها الجغرافى ، وحدودها الشاسعة التى تتجاوز مساحتها سبعمائة ميل ، متآخمة لباكستان ، ونظام مواصلاتها الطبيعى مرتبط بباكستان ، واقتصادها مستمد من اقتصاد باكستان . وموجز القول أن جميع

أوضاعها الطبيعية ونواحيها الجغرافية تستوجب فصلها من الهند ودمجها في باكستان .

٢ - (ومن ناحية التاريخ) أن تاريخ كل من ولايتي جامو وكشمير ومنطقة بنجاب والحدود الشمالية من باكستان متماسك موحد الحوادث والمصادر ، إذ تقطن فيها سلالة بشرية بعينها ، ويسودها طريق بعينه للمعيشة ، ولون بعينه للتقاليد ، وأسلوب بعينه للكفاح والنضال عبر التاريخ ، وموجز القول أن هذه المنطقة الفسيحة كانت منذ القديم وحدة لا تتجزأ . والتاريخ الطبيعي يؤكد أن تبقى كما هي .

٣ - ومن ناحية الدين أن سكان ولايتي جامو وكشمير وسكان بنجاب والحدود الشمالية الباكستانية يعتنقون ديناً بعنيه ، ألا وهو الدين الإسلامي . ولأجل ذلك إن الأغلبية التي تشكل ثمانين بالمائة في كشمير ، تريد ضمها إلى دولة إسلامية : باكستان .

٤ - أن المبدأ الذي حصل بموجبه تقسيم القارة الهندية ، كان يعترف بنظرية شعبين مختلفين : الشعب الإسلامي والشعب الهندوكي . وأن الدولتين اللتين أنشئتا بعد التقسيم إنما أقيمتا على مبدأ أن تنضم من المتلاصقة بباكستان ، وأن تنضم من المناطق المتلاصقة بالهند ما فيها الهنادك أغلبية إلى الهند . وبموجب هذا المبدأ يجب أن تكون كشمير جزءاً من باكستان ، وعلى أساس هذا القرار يطالب أهالي كشمير بضمها إلى باكستان .

٥ – أن أهالى كشمير قد ذاقوا ويلات النظام الذى يسود البلاد الهندية . وهذا النظام وإن كانت حكومة الهند تنعته « بالنظام اللاديني » (Secular State) إلا إنه فى واقع الأمر نظام يقوم على مبادىء الديانة الهندوكية وعلى دعائم الإرهاب والتعسف . وإنهم قد رأوا بأم أعينهم ما آل إليه – وما سيؤول إليه – أمر المسلمين فى الهند على أيدى الهنادك المتعصبين ، وبعد هذه التجارب التى مروا بها لا يرضون ، ولا للمحة من البصر أن يسايروا الهند ويربطوا مصيرهم بعجلتها .

٦ – وإنهم شاهدوا المجازر التى أقيمت – ولا تزال تقام – على ستين مليون مسلم فى الهند ، وشاهدوا حركات الردة التى تنشط لرد المسلمين عن دينهم الإسلامى ، بخطط مدروسة ، وأساليب ماكرة ، ومؤامرات متوالية . ولأجل ذلك فإنهم يعتقدون أنهم إذا أرادوا الحفاظ على دينهم وعقيدتهم وحضارتهم وثقافتهم وقيمهم الخلقية وتقاليدهم المذهبية ، فلا مندوحة لهم من ضم ولايتهم إلى دولة يقطن فيها أبناء دينهم وحضارتهم ، ويسودها التقاليد التى يحتضنونها .

هذه هى الحقائق الناطقة والبراهين الناصعة التى تستلزم فصل ولايتى جامو وكشمير من الهند وضمهما إلى باكستان . وبما أن الهند تدرك هذه الحقائق تماماً ، ولا تستطيع مواجهتها ، تتشبث لفرض سيطرتها على كشمير بوسائل الاضطهاد والإرهاب وأساليب العنف والإرغام ، ولا تدع أهاليها يقررون مصيرهم بإجراء الاستفتاء الحر[١] بل زاد الطين

---

(١) وقد اعترف بذلك كثير من زعماء الهند بطريق مباشر أو غير مباشر ، ونسجل ما يلى مجرد ما قال فى ذلك ج بركاش نريان وهو من كبار زعماء الهند :

بلة ، أن حكومة الهند شمرت عن ساقيها لتحويل الأغلبية الإسلامية الساحقة إلى أقلية ضئيلة . وذلك بالتقتيل والإبادة والإجبار على الجلاء منها ، وإسكان العائلات الهندوكية والسيخ فيها . كل ذلك وفق خطتها المدبرة المتتابعة الحلقات . وشأن الهند فى ذلك شأن اليهود الذين جاؤا بإخوانهم اليهود ، الذى كانوا يتيهون فى أقطار العالم إلى فلسطين ، وأسكنوهم فيها ، وكونوا منها ما يسمى « دويلة يهودية » وأثبتوا استحقاقهم فى تكوينها على أساس « السكان الدخلاء » وذلك بجهود استمروا فيها عشرات السنين ، وإمكانيات حشدوها بأقصى القوى . هذه هى الحقائق الأصلية ، وذاك هو موقف باكستان فلنتعرف بعد ذلك كيف أن حكومة الهند أتت بتقلبات فى المجال السياسى ، ومراوغات فى المجال الدولى ، وكيف أن الدول الكبرى فى العالم شجعتها على تصرفاتها الشنيعة ، وضربت أخماساً لأسداس بدهائها .

" If we are sure of the verdict of the people, why are we so opposed to giving them = another opportunity to reiterate it. The answer given is that this would start the process of disintergration of the country. The assumption behind the agreement is that the states of India are held together by force and not by the sentiment of a common nationality. It is an assumption that makes a mockery of the Indian nation and a tyrant of the Indian State". Jay Parkash Narain, "Our Great Opportunity in Kashmir," in Hindustan Times. New Delhi April 20, 1965.

(انظر جريدة « هندوستان تيمس » الصادرة بدلهى بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٥ م) .

الجهود التى بذلت لأجل حل قضية كشمير ومواقف حكومة الهند المخزية :

وقد أوضحنا سالفاً نوعية قبضة الهند على كشمير . وهى عبارة عن الاغتصاب ، ولا مبرر لها من الوجهة القانونية أو السياسية أو الخلقية . وإن جميع الدلائل والوجوه تستوجب ضمها إلى باكستان كما أنه من ناحية القانون كان قد جرى بين كشمير وباكستان اتفاقية تعتبر خطوة أولى للانضمام النهائى . وتفصيل ذلك ما يأتى :

قامت حركة شعبية عنيفة فى كشمير تطالب بضم جامو وكشمير إلى باكستان ، وكانت الحركة على باب النجاح ، وكان حكم مهراجا فى أنفاسه الأخيرة ، فاضطر المهراجا لأن يفر بثروته الهائلة إلى دلهى تاركاً حبل الولاية على غاربها ، ثم اتصل على الحدود بحكومة الهند ، ووافقت على مده بمعونة عسكرية مقابل ضم ولايتى جامو وكشمير إلى الهند ، فوقع المهراجا على ما يسمى : « بوثيقة الانضمام » معاكساً للرأى العام ومعارضاً للمبدأ الذى قرر تقسيم الهند ، وقد استغلت حكومة الهند هذه الأكذوبة السياسية ، وزحفت بجيشها إلى كشمير ، واستولت عليها ظلماً وزوراً .

وفى ضوء هذا الإجراء يتضح أن حكومة الهند لم يكن لها أى حق فى أن تغزو كشمير ، وتستولى عليها . وكما أنها اعترفت بنفسها حيث أعلنت فيما بعد ، أن هذا « الضم » إنما هو « ضم مؤقت » والقرار النهائى يتم على رغبة الرأى العام فى كشمير ، وكذلك فإن مجلس الأمن للأمم المتحدة أعلن اعترافه فى عدة قرارات بأن مصير كشمير لن يتقرر

إلا بالاستفتاء الحر فى ربوعها ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن حكومة الهند مهما كان لها من حق فى الاستيلاء على كشمير فى الصورة الفعلية فلا تستحق ذلك من الناحية القانونية ، ولا تعتبر كشمير جزءاً شرعياً من الهند . ومما يبعث على الاستغراب أن حكومة الهند على اعترافاتها وتعهداتها ، التى أشرنا إليها سابقاً ، عملت على إحباط كل محاولة لتسوية هذه القضية لكى تبقى عليها سيطرتها غير الشرعية بأساليب استعمارية .

وقبل أن نتناول بالبحث ناحية أخرى من هذه القضية يتحتم أن نذكر أن حكومة الهند اعترفت بكل صراحة فى جمعية الأمم المتحدة بكون ما يسمى « الضم » ضماً مؤقتاً . وكون القرار النهائى فى هذا الشأن راجعاً إلى الاستفتاء الحر من أهالى كشمير ، وإليكم طائفة من الأمثلة فى ذلك :

كتب حاكم الهند إلى المهراجا فى كشمير فى ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٨ م ما يلى : « وفقاً لسياستنا التى تلح على أن كل ولاية من الولايات إذا غدت مسألة انضمامها من المسائل الخلافية يرجع البت فيها إلى رغبة الرأى العام ، فإن حكومتنا ترى أن مسألة ضم كشمير إلى إحدى الدولتين تحل بالرجوع إلى الرأى العام على فور حلول الأمن والاستقرار فى الولاية »(١) .

---

(1) Letter from the Governor General of India to the Maharaja of Kashmir, Dated 27th October, 1947, Vide: Defending Kashmir – A Government of India Publication, Delhi, 1949 p. 164.

وقد بعث فى الأيام نفسها المستر نهرو رئيس وزراء الهند أنذاك إلى المرحوم السيد لياقت على خان رئيس وزراء باكستان برقية قال فيها :

« إننا تعهدنا أن نسحب قواتنا العسكرية من كشمير بعد عودة السلام إليها على الفور ، وأن نترك أهاليها ليمارسوا حقهم فى تقرير المصير ، وهذا التعهد لا نعلنه أمام حكومتكم فقط بل نعلنه أمام أهالى كشمير وأمام العالم كله »[1] .

وفيما بعد أكد مندوب الهند لدى مجلس الأمن موقف حكومته هذا فى شهر كانون الثانى ١٩٤٨ م ، بقوله :

« أما ما يتعلق بموقفنا من جيراننا ومن العالم بأسره فى شأن كشمير ، وما يتعلق بالسؤال عن سحب قرار ضم كشمير بالهند وتقرير ضمها إلى باكستان أو بقائها مستقلة ، فإننا إزاء كل ذلك نعاهد على أن هذه الأمور ستتم على رغبة الشعب الكشميرى التى سيعبر عنها بعد عودة السلام فى الولاية على الفور »[2] .

ومما قاله المستر نهرو أيضاً :

« مهما يكن من الأمر ، فإن حكومة الهند قررت منذ البداية التزاماً بالمبدأ القائل : بأن القرار النهائى فى ضم كشمير إلى إحدى الدولتين لن يتم أبداً إلا على حسب رغبة الرأى العام فى كشمير . وهذا التعهد

---

(1) Telegram No. 225 to the Prime Minister of Pakistan, dated 31st October, 1974.

(2) 227th Meeting of the Secuirty Council, 15th Janurary, 1948.

لن ننقضه بوجه من الوجوه ، وبموجب هذه الحقيقة نفسها فإن حكومة الهند لما سلمت انضمام كشمير إلى الهند عام ١٩٤٧ م فإنما سلمت به كصورة مؤقتة . وإن القرار النهائى سيتم على الرغبة التى سيعرب عنها الشعب الكشميرى »[١] .

وقد اعترف بكل صراحة وكيل حكومة الهند المستر فى بى مينان الذى استلم من المهراجا وثيقة الانضمام المزعومة (The Story of Intergration of Indian States) فى مؤلفه : أن « الضم » كان مؤقتاً[٢] وكرر هذا الاعتراف نفسه مندوب الهند لدى مجلس الأمن المستر « كوبالاساوامى آئيناكارا »[٣] ولهذا السبب نفسه قد وضعت فى الدستور الهندى المادة ٣٧٠ كمادة مؤقتة[٤] أشارت بذلك جريدة هندية شهيرة : « ستيتسمان » حيث كتبت :

« إن ضم كشمير إلى الهند كان مؤقتاً لأن حكومة ولاية كشمير كانت فوضت سلطات الدفاع والمواصلات إلى الحكومة الهندية المركزية بصورة مؤقتة . كما أن السلطات الأخرى ، ما عدا سلطات الدفاع والمواصلات لم تفوضها لحكومة الهند فى يوم من الأيام . كما أن الذى فوض إليها من السلطات كان يتوقف تقرير الضم فيها على رغبة الرأى

---

(1) The Times of India, Bombay, July 7, 1952.

(2) V. P. Menon, The Story of the Integration of the Indian States.

(3) 227th Meeting of the Security Council, 15th January, 1948 Macmillon, London, pp. 399 40.

(4) The Statesman, New Delhi, April 15, 1964.

العام فى كشمير وتأييده لها . ولهذا السبب نفسه وضعت فى دستور الدولة الهندية المادة ٣٧٠ كمادة مؤقتة تقع فى الجزء الحادى والعشرين من الدستور وهو ما يتعلق بالإجراءات المؤقتة والانتقالية » .

هذا هو ما اعترف به مجلس الأمن الدولى ، وعلى هذا الأساس قبلت حكومة الهند قرارات مجلس الأمن فى هذه القضية ، وإليكم حفنة من القرارات :

يقول القرار الذى اتخذ فى نيسان سنة ١٩٤٨ م :

« تود كل واحدة من الهند وباكستان أن يتقرر مصير ولايتى جامو وكشمير بإجراء استفتاء حر نزيه فيهما » .

وجاء فى القرار الذى اتخذ فى ١٣ آب سنة ١٩٤٨ م :

« من المؤكد أن تقرير مصير ولايتى جامو وكشمير لا يتم إلا وفق رغبة رأى الشعب الكشميرى الحر » .

وقد ورد فى القرار الذى اتخذ فى ٥ كانون الثانى ١٩٤٩ م :

« إن كلتا الحكومتين تعترف بوجوب تقرير مصير كشمير بإجراء استفتاء حر محايد بطريقة ديمقراطية سليمة » وذلك :

١ — أن لا يعمل الضغط على المصوتين ، ولا يلتجأ إلى وسائل الإرهاب والتهديد والغش والتزوير .

٢ — وسيكون لكل شخص الحرية الكاملة للإعراب عن رأيه بدون

النظر إلى فوارق الأديان والأجناس ، وأن لا يفرض الحظر على نشاط سياسى مشروع .

٣ – وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين .

٤ – وأن لا ينتقم من أحد بسبب إبدائه رأيه .

وقيل فى القرار الذى اتخذ فى ٢٣ كانون الأول ١٩٥٢ م .

« إن مجلس الأمن ليعيد قراره السابق ، الذى قد وافقت عليه كل من الهند وباكستان ، والذى يقضى بإجراء الاستفتاء العام الحر المحايد فى كشمير » .

ومما جاء فى القرار الذى اتخذ فى ١٦ تشرين الثانى سنة ١٩٥٧ م :

« تسلم الحكومتان – الهند وباكستان – بما اتخذ فى ١٣ آب ١٩٤٨ م و ٥ كانون الثانى ١٩٤٩ م من قرارات بشأن إجراء الاستفتاء الحر والمحايد فى ولايتى جامو وكشمير » .

تلك هى تعهدات ومواثيق قطعتها حكومة الهند على نفسها لا للشعب الكشميرى فحسب ، بل لباكستان وللأمم المتحدة وللدنيا بأسرها . إلا أنها ما زالت تتحاشى وضعها موضع التطبيق . بل العكس من ذلك انصرفت فى فرض سيطرتها على كشمير بشكل أحكم وأعنف مما فى السابق . وها بدأت الآن تذر الرماد فى عيون الدنيا وتعلن بكل وقاحة : « أن كشمير من أجزاء ترابها التى لا تنفصل عنها ألبتة » .

١ – إن حكومة باكستان عارضت « الضم » المزعوم على فور

ما أعلنته حكومة الهند . ثم التقى كل من حاكم باكستان وحاكم الهند لإجراء المحادثات . وقدم حاكم باكستان العام – وهو القائد الأعظم محمد على جناح – اقتراحه بوقف إطلاق النار وسحب القوات العسكرية من كشمير وتفويض مقاليد الحكم فى كشمير حاكمى الهند وباكستان وإجراء الاستفتاء العام تحت إشرافهما المباشر . إلا أن الهند رفضت هذا الاقتراح .

٢ – عرضت القضية على مجلس الأمن ، وساهمت كل من الهند وباكستان فى المناقشات . قدمت الهند شكاويها الملفقة إلى المجلس . وقامت باكستان بالرد عليها . واتضح فى آخر الأمر من خلال المناقشات الطويلة أن مجلس الأمن لا يريد وقف إطلاق النار فى هذه الولاية فحسب ، بل يريد – بجانب ذلك – اطمئنانه فى إجراء الاستفتاء بشكل مقبول إلا أن الهند بادرت إلى تقديم عريضة تأجيل الاستفتاء لمدة من الزمن . وكانت تقصد من هذا التأجيل الاستيلاء على كشمير باستعمال القوة . ونتيجة لذلك حصل التأخير فى تطبيق القرار وإجراء المحادثات لعدة شهور .

٣ – طرح آخر الأمر فى قرارات اتخذت فى ١٣ آب ١٩٤٨ م و ٥ كانون الثانى ١٩٤٩ م مشروع يسمى « بالمشروع الثلاثى » ، الذى كان يقضى بوقف إطلاق النار ، وعقد اتفاقية الهدنة وسحب القوات العسكرية ، وإجراء استفتاء فى جامو وكشمير لتقرير ضمهما إلى الهند أو إلى باكستان . أما الهند فإنها لم تقبل من الأجزاء الثلاثة للمشروع إلا الجزء القاضى بوقف إطلاق النار . أما الجزآن الآخران أى

عقد اتفاقية الهدنة . وسحب القوات العسكرية ، وإجراء الاستفتاء فألقت العراقيل فى تنفيذهما وأبت العمل بهما .

٤ — إن حكومة باكستان سحبت جماعات الثوار من كشمير بدون الانتظار لانعقاد اتفاقية الهدنة (Agreement Truce) بينما رفضت الهند سحب قواتها العسكرية من كشمير .

جاءت لجنة دولية تسمى بـ « لجنة الأمم المتحدة لدى الهند وباكستان » سنة ١٩٤٩ م . وطالبت كلاً من الهند وباكستان بتنفيذ الأجزاء المتبقية من المشروع الثلاثى المذكور آنفاً ، إلا أن الهند لم تسمع نداءها كأن فى أذنيها وقراً .

٦ — ثم تبع تلك اللجنة مندوب الأمم المتحدة الآخر ، وهو السير آوون ديكسون . وحاول حل مشكلة سحب القوات العسكرية . إلا أن الهند لم تبد استعدادها لسحب قواتها . وذكر هذا المندوب فى تقريره الذى رفعه إلى مجلس الأمن :

« وآخر الأمر اقتنعت باستحالة الحصول على موافقة الهند على أى نوع من الأنواع لسحب قواتها العسكرية . كما أنى لا أعتقد أن الهند سترضى بالتزامها بالقيود والأنظمة التى تجعل الاستفتاء فى كشمير مصوناً من جميع احتمالات الإرهاب والعنف والضغط ، والتى تضمن إجراء الاستفتاء بشكل نزيه محايد عادل فى نظرى »[1] .

---

(1) Sir Owen Dixen's Report dated 15th September 1950 S/1791, Paragraph 52.

٨ – وبعد أن فشل المندوب المشار إليه فى مهمته اقترح على حكومتى الهند وباكستان أن تعتبرا لجنة الأمم المتحدة محكماً تخضع كلتاهما أمام تحكيمها . واختارت اللجنة المستر ايدميرال نيمتاس محكماً لهما ، فقبلت باكستان بهذا الاقتراح بينما رفضته الهند . والجدير بالذكر أن اقتراح التحكيم قد عرض على الهند وباكستان ثلاث مرات فى أشكاله المختلفة قبلتها باكستان كل مرة على علاتها كما أن الهند رفضتها فى كل مرة .

كما أن المندوبين للأمم المتحدة قدموا عدة اقتراحات وتوصيات حول انسحاب القوات ، وإبقاء ما يلزم منها فى الحدود قبلتها باكستان بأجمعها على رغم عدم ارتياحها لها من بعض النواحى ، ولكن الهند لم تقبل واحداً منها . وكما أن الدكتور غراهم الذى كان انتخب مديراً للاستفتاء بذل كل ما وسعه من الجهد لتنفيذ القرارات ، ولكن جهوده ذهبت سدى . وسجل الدكتور فى تقريره المرفوع إلى جمعية الأمم ما يلى :

« كان من الواضح جلياً أن باكستان مستعدة لتطبيق والتزام قرار مجلس الأمن الذى اتخذه فى ١٣ كانون الأول ١٩٥٢ م ، كما أنها أبدت رغبتها فى إجراء المحادثات حول هذا الأساس ، إلا أن حكومة الهند لم تقتنع بقبول القرار أساساً للمحادثات »[1] .

٩ – إن السير آوون ديكسون بذل جهده المستطاع فى إيجاد حلول بديلة للقضية وإقناع حكومة الهند على قبوله ، إلا أن جهوده باءت

---

(1) Dr. Grahm's Fifth Report dated 27th March, 1953 5/2967 Paragraph 37.

بالفشل ، « إذ أن رئيس وزراء الهند لم يعتبر كل حل أمراً جديراً بالقبول »[1] .

١٠ – إن الدكتور غراهم استأنف جهوده فى شهر أيلول ١٩٥٧ م مرة ثانية ، وإن الحلول الخمسة التى قدمها الدكتور قبلتها بأسرها باكستان ، بينما الهند رفضتها كلها .

١١ – إن حكومة باكستان حاولت تمهيد السبيل وتهيئة الجو لإجراء المحادثات مع حكومة الهند مباشرة ، لتتوصل بذلك إلى حل من الحلول لهذه القضية ، ولكن بدون جدوى .

يتضح من هذه الدراسة الإجمالية لتاريخ القضية أن الهند رفضت كل اقتراح من اقتراحات المحادثات المباشرة ، ووساطة جمعية الأمم المتحدة ، والتحكيم الدولى ، ولم تترك أى أمل فى إجراء الاستفتاء الحر ، وأصبحت جمعية الأمم المتحدة عاجزة أمام عتو الهند . ومن أدهى الدواهى أن الدول صبرت على مخالفات الهند لقراراتها وتوصياتها ، ولم تحرك ساكناً للضغط عليها . فهذه روسيا استعملت حقها فى الفيتو ضد كشمير ، بل أعلن رئيس وزرائها أثناء زيارته للبلاد الهندية كون كشمير جزءاً من التراب الهندى . وهذه أمريكا ما زالت تمد الهند بمئات الملايين من الدولارات ولم تجبرها على وضع قرارات الأمم المتحدة موضع التطبيق . بل جمعية الأمم المتحدة نفسها لم تتخذ أى إجراء يلقن الهند درساً على ضربها بقراراتها عرض الحائط ، حتى لم تفرض عليها أى التزام

(1) Sir Owen Dixen's Report: paragraph 51.

أو قيد من شأنه إقناعها باحترام القرارات . بل انتهى بها المطاف فى التهاون حول القضية ، إلى أنه عندما طرحت هذه القضية على بساط بحث مجلس الأمن سنة ١٩٦٤ م انتهت جلساته بدون اتخاذ أى قرار اعتيادى يمس الموضوع .

ونظراً للمواقف المجحوجة لكل من جمعية الأمم المتحدة والدول الكبرى تشجعت الهند على عتوها وتعنتها ، وأغلقت فى وجه القضية كل باب يمكن طرقه للوصول إلى الحل السليم . وتناهت فى نكث عهودها الدولية الواضحة بكل وقاحة ، وواصلت تطبيق خطة مدروسة لإنهاء القضية باستخدام وسائل العنف والإرغام كما يلى :

(أ) طبقت فى ولاية كشمير نظاماً سياسياً مستبداً للغاية ، وحاولت تحت مؤامرات مدبرة لإفناء الثوار الأحرار عن بكرة أبيهم .

(ب) وإن أعمال السلب والنهب والتقتيل والتشريد مستمرة فى ربوع كشمير . ولا تزال تطبق الإجراءات الغاشمة لتقليل قوتهم العددية ، وإسكان غير المسلمين فى كشمير مكان المسلمين بعد طردهم إلى باكستان ، وبعد نهب كل ما يملكونه .

(جـ) وأضفت على ما يسمى بـ « وثيقة الانضمام » طابعاً من الشرعية المزعومة عن طريق « الجمعية التأسيسية » المزعومة التى أنشئت فى الولاية من قبل عملائها . والتى أصدرت قرار ضم كشمير إلى الهند وتبعتها حكومة الهند فأعلنت انضمامها إلى الهند بعد إدخال التعديلات على المواد من الدستور التى تمنعها من الضم بهذا الشكل . وهذا على

رغم قرارات الأمم المتحدة ، وعلى رغم ما يقتضيه القانون والتاريخ والأخلاق والعرف الدولى . وبدأت تتخذ الآن الإجراءات من شأنها ربط أنظمة الولاية السياسية والاقتصادية بإدارة حكومة الهند والتوفيق بينها بالشكل النهائى .

هذه هى الخطة التى تسير عليها الهند اليوم لحل القضية : قضية خمسة ملايين من البشر .

دعاية الهند وحقيقتها :

أوضحنا سالفاً فى ضوء الشواهد التاريخية والحقائق الناطقة الدور الذى لعبته الهند فى صدد قضية كشمير ، ومدى جهودها فى تحقيق حلمها الاستعمارى فى هذه الولاية . وكما أن المعتدى يحاول تبرير مواقفه العدوانية ويقدم تأويلات يستبيح بموجبها الاعتداء على غيره ، كذلك الهند تذر الرماد فى عيون الدنيا ، وتلفق الأكاذيب لتضليل الرأى العام حيال موقفها العدوانى نحو كشمير ، وها نحن أولاء نستعرض مبررات الهند فى هذه القضية :

١ — إن أول ما يقال فى هذا الصدد هو أن المهراجا هو الذى قرر ضم كشمير إلى الهند . إلا أننا قد أشرنا فى صدر البحث نوعية هذا الضم والأوضاع التى قرر فيها ، والنواحى الجديرة بالملاحظة فى هذا الشأن هى :

(أ) إن المهراجا حاكم ولاية كشمير كان قد عقد مع باكستان اتفاقية لم يبق له إزاءها الحق فى تقرير وثيقة الانضمام المشار إليها .

(ب) إن حكومة الهند قد اعترفت بنفسها بأن هذا الانضمام شيء مؤقت ، وأن التقرير النهائى متوقف على الاستفتاء الحر فى كشمير الذى يقرر فيه الشعب الكشميرى مصيره . وهذا القرار لم ير النور لليوم ، كما أن هذا عين ما قرره مجلس الأمن .

(ج) إن الشعب الكشميرى قد أبدى رأيه عن طرق متعددة ضد الانضمام إلى الهند ؛ كما أن الهند قبلت مبدئياً أن مجرد إعلان حاكم ولاية ما فى الانضمام إلى دولة من الدول لا قيمة له أبداً ما دام الشعب القاطن فى الولاية لا يصدر موافقته عليه من خلال الاستفتاء .

(د) إن موقف الهند من كل من ولايات جوناكره ، وماناودرا ، وحيدرآباد هو يدل على أن الهند لا تعطى أية أهمية لقرار الانضمام المحض ، الذى لم يتحقق برغبة الشعب ، وأن الرأى العام إذا عارض مثل هذا القرار فإنه يصبح أمراً لا طائل تحته من وجهة القانون والأخلاق .

(هـ) إن إعلان المهراجا قد جاء فى وقت كان المهراجا اضطر فيه إلى الفرار من كشمير ، وكانت صحائف حكمه قد طويت فى معظم مناطقها ، وكانت الهند مدركة هذا الوضع تماماً ، ولأجل ذلك هى نفسها سارعت إلى إقصاء المهراجا من الحكم وطرده من الولاية بعد

إعلان الانضمام المزعوم بمدة يسيرة ، أى فى ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٩ م[1] .

٢ – بدأت الهند تقول الآن نظراً لموقفها الواهن إنها قد توصلت إلى رأى الشعب الكشميرى بواسطة إنشاء الجمعية التأسيسية وإجراء الانتخابات العامة فى الولاية ، وهذا قول مشبع بالحمق والغباوة ، ومشحون بالمكر والخبث للغاية ، وذلك لأن :

(أ) قد عاهدت الهند أهالى كشمير والدنيا كلها على أن مصير كشمير لن يتقرر إلا بإجراء الاستفتاء الحر فى ربوعها . وكان من المفروض أن يجرى هذا الاستفتاء فى جميع مناطق ولايتى جامو وكشمير ، وأن يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ، وأن يجرى فى الحين الذى لا تبقى فى كشمير قوات الهند وباكستان العسكرية وأن يجرى مركزاً على موضوع ضم كشمير إلى إحدى الدولتين فقط . أما إذا جاءت جمعية تأسيسية مصطنعة تصدر قرارها فى الضم ، أو جاءت الحكومة تعقد الانتخابات فى بعض مناطق الولاية لا فى جميعها ، وتحت ضغط القوات العسكرية فإن ذلك لن يعتبر بديل الاستفتاء الحر المنشود .

---

(١) ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام الملاحظة الطريفة التى سجلها اللورد بردوود ، حيث قال : « وبعد أن استغلت الهند المهراجا لملء الفراغ القانونى عاد المهراجا من سقط المتاع ولم تبال الهند بمصير نفسه ، حتى إنه لم يعد مستحقاً للتأبين الحكومى . ومما لا ريب فيه أن جلاءه من كشمير يجعل « الضم » أمراً صناعياً مزيفاً » .

Lord Birdwood, Two Nations and Kashmir, Robert Hale, page 62.

(ب) الهند اعترفت بكل صراحة وتبعها مجلس الأمن فى الاعتراف بأن أى قرار صادر من الجمعية التأسيسية المزعومة فى كشمير لن يؤثر على القضية أبداً ، حيث قال مندوب الهند لدى مجلس الأمن : « إن وجهة نظر حكومة الهند فى هذا الصدد هى أن الجمعية التأسيسية لها أن تعرب عن رأيها فى هذا الموضوع إذا شاءت ، إلا أنها لا تستطيع أن تتخذ قراراً بشأنه[1] وهذا هو الرأى الذى أعاده المستر نهرو رئيس وزراء الهند فى خطابه إلى رئيس وزراء باكستان ، فى تاريخ ٥ آذار ١٩٥٤ م كما أكد ذلك مجلس الأمن بقوله :

« اطلعنا بواسطة السير آوون ديكسون أن « المؤتمر الوطنى » يدرس مقترحاً لإنشاء الجمعية التأسيسية للدستور فى كشمير التى تقرر مصيرها . وإذن نحن بدورنا نذكر أنه قد اتخذ قرار لإجراء الاستفتاء الحر المحايد فى ولايتى جامو وكشمير لتقرير مصيرهما ، وأى اقتراح ما عدا ذلك يعتبر منافياً له » .

(جـ) وكذلك إن الانتخابات العامة المزعومة التى أشرنا إليها سابقاً قد حصلت فى الولاية فى حين كان قادة حركة التحرير وزعماء المعارضة رهن السجون . حتى إن رئيس وزراء كشمير الشيخ محمد عبد الله قد زج به فى السجن فى تلك الآونة . وقد رفضت أوراق مرشحى المعارضة . ومن أطرف ما حصل أن الاقتراع لم يجر إلا فى دائرتين

---

(1) 536th Meeting of the Security Council: 9th March, 1951.

انتخابيتين من ٧٥ دائرة . وأما ٧٣ دائرة فقد فاز فيها المرشحون الرسميون بالعضوية « بالتزكية » .

(د) وزد على ذلك أن الاقتراع لم يجر فى الولاية بأسرها ، بل فى بعض مناطقها التى تحتلها الهند . كما لم يجر الاقتراع حول موضوع ضم كشمير إلى إحدى الدولتين . فأى شيء يا ترى ! يثبت شرعية هذه الانتخابات ؟ وكيف لنا أن نعتبرها بديل الاستفتاء العام الحر ؟ وكيف لمثل هذه الانتخابات أن تنتهى بالقضية إلى أية نتيجة ؟ والحقيقة التى لا يكابر فيها أحد أن الهند إذا اتبعت هذه السياسة فإن لديها « دليلاً قاطعاً » على اتباعها ، وهو « قبضتها الفعلية على كشمير » إلا أن الدنيا لم تعتبر أبداً مجرد السيطرة سيطرة مشروعة . قد كتبت جريدة « تيمس » الصادرة فى نيويورك فى كلمتها الافتتاحية ما يلى :

« تقول الهند : إن انضمام كشمير (أو المنطقة المحتلة منها ، وهى منطقة واسعة شاسعة) إلى الهند قد تم فعلاً من وجهة القانون والواقع ، إلا أننا نرى من المفيد لفت نظرها إلى حقيقة تاريخية ، وهى أن منطقة آلسيس لورينا (Alsace Lorrain) كان قد غزاها الألمان تحت قيادة بسمارك ثم كانوا ضموها إلى ألمانيا ، وكان لها أعضاء ممثلون فى البرلمان الألمانى ، ثم جاء دور هتلر وهو كذلك أكد على هذا الانضمام . إلا أنه لا يكابر أحد فى أن هذه المنطقة هى اليوم من أجزاء أرض فرنسا بدون ما ريب ، لأن الإجراء الدستورى أو استخدام وسائل الإرغام لن يكون

بديلاً من الرأى العام ، الرأى العام الذى تطارده حكومة الهند وتتجنب إعطاءه فرصة التعبير[1] .

الوضع الراهن فى كشمير :

إلى هنا قد استعرضنا القضية من الوجهة القانونية . ونرى الآن المجازر التى ترتكبها الهند فى كشمير والمكايد التى تتذرع بها لإحكام قبضتها على هذه الولاية على رغم أنف الشعب الكشميرى . عين الشيخ عبد الله « الزعيم الكشميرى المتقلب » رئيساً لمجلس وزراء كشمير بادىء ذى بدء ، واستغلته الهند لمخادعة الشعب . إلا أنه لم يمر على ذلك مدة طويلة حتى صار الشيخ عبد الله كذلك فى أعين الهند شيئاً غير مرغوب فيه . وألقته فى غياهب السجن ، بقى فيه مدة ١١ سنة متتالية ، وكان الاتهام الذى وجه إليه هو ثورته على نظام الحكم القائم ، ثم اعتقل معه عدد كبير من رجال السياسة ، وكبتت الحريات ، وزورت الانتخابات المشار إليها بكل وسيلة ، وأصبح كل من يحمل فكرة ثورية مطروداً فى الولاية . ثم كلما اشتدت الحركة الثورية والمطالبة بإجراء الاستفتاء تضاعفت أعمال الإرهاب والتقتيل وألوان الظلم والعدوان . وانتهى المطاف اليوم بأن الولاية تحولت إلى دولة بوليسية تحكمها المدافع والرشاشات .

إن الانتخابات التى لا تفتأ الهند تثير الدعاية حولها ، حقيقتها تتلخص فى أنها حصلت تحت إشراف الرشاش ، وبعد أن زج بقادة حركة

---

(1) Editorial, New York Times, New York April 13, 1964.

التحرير فى السجون . والذين قدموا أوراقهم كمرشحين ألقى القبض عليهم . كما قوبلت أوراق المعارضين بالرفض ، واتخذت التدابير لإنجاح مرشحى المؤتمر الوطنى العميل بدون معارضة . قرر أولاً إجراء الانتخابات فى سنة ١٩٥٠ م ، ثم أجل الموعد إلى سنتين لإعداد « الترتيبات اللازمة الأولية » وأجريت فعلاً فى سنة ١٩٥٢ م بشكل يقول عنه مراقب أجنبى :

« لقد ساد أغلبية العالم الغربى تذمر ويأس فى موضوع كشمير . وفى خلال ذلك حصلت الانتخابات فى كشمير سنة ١٩٥٢ م ، تحت إشراف حزب الشيخ عبد الله ، وتحت ضغط القوات العسكرية الهندية . ولقد جرى الاقتراع على اثنين من المقاعد من بين ٧٥ مقعداً ، لأن جميع المقاعد ما عدا المقعدين قد نال المرشحون فوزهم بالعضوية فيها عن طريق « التزكية » . وبهذا الطريق قد استولى « المؤتمر الوطنى لعموم جامو وكشمير » على جميع المقاعد »[1] .

وقبض على الشيخ عبد الله نفسه بعد انتهاء الانتخابات . والجمعية التأسيسية التى تكونت بعد الانتخابات أرغمت على موافقتها على انضمام كشمير إلى الهند بشكل يحكى عنه الشيخ عبد الله نفسه :

« إنى اعترف بأنى أنا المسئول عن تأسيس الجمعية التأسيسية للدستور . إلا أن القرار الذى اتخذته الجمعية التأسيسية إنما اتخذته فى الحين الذى كنت رهين السجن . كما أن الرشوة الهائلة لعبت دورها

(1) Richards V. Weels, "Pakistan: Birth and Growth of a Muslim Nation, 1964, pp. 233-34.

الفعال لاشتراء ذمم الأعضاء واسترضائهم فى استصدار القرار والتى قدمت لهم بصورة المبالغ النقدية أو بصورة الرخص الرسمية . كما قد أخذت موافقة معظم الأعضاء بالإجبار والإرهاب . ولن تستطيعوا القول بأن القرار قد اتخذ فى جو نزيه سليم وبطريقة عادلة معقولة »[٢] .

هذا هو « القرار » الذى تدعى حكومة الهند على أساسه بأن الجمعية التأسيسية للدستور فى كشمير فرغ من مهمة تقرير ضمها إلى الهند .

والانتخابات العامة الثانية عقدت سنة ١٩٥٧ م وتكتب عنها مراسلة جريدة « الغارديان » الصادرة فى لندن : السيدة تايازيكين التى هى من أنصار الهند المتحمسين لحد العصبية المفرطة :

« لا شك فى أن الانتخابات دخلت دور الانعقاد . إلا أنه لا يشاهد هنا أية حماسة انتخابية فلا إعلانات ، ولا لافتات ، ولا خطب ، ولا مفاوضات ، بل لا يجرى الاقتراع إلا على ثمانية مقاعد من بين ٧٣ مقعداً ، قد فاز خمسة وثلاثون مرشحاً من المؤتمر القومى (وهو الحزب الحاكم) بالعضوية « بالتزكية » منهم من فاز بالعضوية لأجل مقاطعة جبهة الاستفتاء والمؤتمر السياسى للخوض فى الانتخابات ، ومنهم من أحرزوا الفوز بالعضوية لأن أوراق الترشيح المقدمة من قبل تسعة مرشحين من الاشتراكيين وخمسة مرشحين آخرين قد رفضتها السلطات . إن هذه الإجراءات تشهد بأن الانتخابات مزورة ومصطنعة لأبعد الحد » .

---

(2) The Hindustan Standard, Calcutta (India), April, 11, 1964.

(I) Manchester Guardian, March 29, 1957.

وحتى إن صحيفة ناطقة بلسان حزب « هندومهاسبها » (أعنف منظمة إرهابية هندوكية) تحدثت عن الانتخابات بعد استعراض الحقائق فقالت :

« كيف لنا أن نأمل أن العالم الديمقراطى سيحبذ هذه الانتخابات التى هى عبارة عن تضليل وغش وتزوير . إن الذى نطمئن به نحن كيف نفترض أن يطمئن به غيرنا كذلك »[٢] .

وإن الجو السياسى الذى عقدت فيه الانتخابات ، والذى تعيش فيه كشمير يشير إليه القرار التالى للمؤتمر السياسى الكشميرى (وهو من أحزاب كشمير المحتلة) :

« قيود خانقة ، إرهاب سياسى ، اعتقالات بدون محاكمة ، إرهاق جسدى ، تعذيب روحى ، فوضى اقتصادية ، انحلال خلقى ، إدارة خرقاء ، استبداد الموظفين ، مخاوف تشل الحواس ، جو يحطم الآمال ويزيل الاعتماد ، هذا ما تعيش فيه كشمير » .

ألقى المستر اف اى بينت (Benett) عضو البرلمان البريطانى خطابه فى قاعة كيكستون بتاريخ ١٠ كانون الثانى ١٩٥٨ م حول انطباعاته عن كشمير ، قال فيه :

« إن القصص الدامية التى سمعتها فى كشمير لتذكرنا الأوضاع التى شاهدناها فى الدول الدكتاتورية خلال الحرب العالمية وما قبلها »[١] .

---

(2) The Organizer, Delhi, March 11, 1957.

(1) The Times, London, May 14, 1957.

ويصور مندوب جريدة « تلغراف » الصادرة فى لندن المستر أنتونى الأوضاع داخل كشمير كما يلى :

« من الصعب أن نفرق بين كشمير وبين كريملين العميلة الأسيوية . إن الولاية من أقصاها إلى أقصاها لمشحونة بالشرطة وقوات المليشيا ، والبوليس الخصوصى ، والمباحث ، بالإضافة إلى قوات الكتائب المنظمة المدججة بالسلاح المدعوة بـ « كتائب السلام » ، ورجالها الرعاع ينهالون بالعصى على كل من يوجه النقد إلى الحكومة ويساق بصورة دائمة رجال المعارضة إلى المخافر حيث يوجه إليهم التوبيخ واللوم بدون مراجعة الملفات والتقارير »[٢] .

وإليكم فى الختام مقتبساً من كلمة نشرته جريدة المفكر الحر (Free Thinker) الصادرة بدلهى تميط فيها اللثام عن الوضع السياسى داخل كشمير وتقول :

« إن حرية أهالى كشمير مكبلة مخنوقة بالجو الذى أوجده اتحاد غطرسة الحكم الأجنبى وظلم الإدارة المحلية ، ولا نبالغ إذا قلنا : إن أهالى كشمير قد سلبت منهم حرياتهم حتى الحريات التى حققوها سنة ١٩٣١ م وما بعد هذه السنة بتضحيات بطولية ، وجهود جهيدة . إن الإرهاب والتهديد هما اللذان قد ألقيا عصاهما فى الولاية ، وإن عملاء الحزب الحاكم ينهالون على المواطنين الأبرياء العزل بالعصى ، ويقابلونهم بأقسى أنواع العنف والتعذيب ، ليس لشىء إلا أنهم يطالبون بحقهم فى

---

(2) Anthony Mann, The Daily Telegraph, London, March 15, 1957.

تقرير المصير ، ويوجهون نقدهم إلى فساد الإدارة الحكومية وتصرفات الحكام الجائرة . وإن الحكومة قد توصلت إلى إنجاز جهاز إرهابى مستبد يشبه تماماً بالجهاز الذى شكله الألمان فى عهد هتلر لتحطيم العناصر المعارضة والقضاء عليها نهائياً »(١) .

تحدثت نفس الجريدة فى كلمتها الأخرى فى هذا الموضوع فقالت :

« تحولت كشمير إلى دولة بوليسية تتغلب فيها شريعة الغابات على القانون الوضعى »(٢) .

هذا ما كانت عليه كشمير أيام حكم البانديت نهرو رئيس وزراء الهند ، ولا يزال كما هو . بل بلغ السيل الزبى فى السنوات العشر الأخيرة . كما أن حادث سرقة شعرة الرسول ﷺ (كما يزعم) قد أشعل نيران الثورة الشعبية السافرة ضد الهند ، التى اجتاحت كشمير ، ولقمع هذه الثورة انطلق بسيل عرمرم من الظلم والعدوان والإرهاب والاستبداد ، ألقى القبض على آلاف مؤلفة من دعاة الحرية ورجال السياسة ، وأزهقت أرواح آلاف من الأبرياء ، واستفحل أمر اعتداء قوات البوليس والجيش على المسلمين الأبرياء ، وأحرقت المئات من القرى ، وفرضت القيود المزهقة على الصحافة إلى حد أن السلطات أوقفت ست عشرة جريدة من الصدور ، عقب اعتقال الشيخ عبد الله مرة ثانية فى ٨ أيار ١٩٦٥ م . وقد استشهد سبعة وعشرون مواطناً

(1) The Free Thinker, Delhi, July 21, 1956.

(2) The Free Thinker, Delhi, June 7, 1956.

برصاصات البوليس فى يوم واحد للقيام بمظاهرات الاحتجاج ، كما أصيب ١٢٦ بجروح ، وألقى القبض على ٦١٩ نفراً ، وحسب قول الزعيمة الكشميرية : مردولا سارا بائى :

« قد أطلق عنان قوات البوليس المدججة بالأسلحة لتعثو فى كشمير فساداً . ونرى بأم أعيننا أن البوليس يطارد المواطنين المسالمين العزل ، ويريق دماءهم كمطاردة الطيور للاصطياد ، فليست هناك التزامات تكبح جماحه ولا محاكم تدينه . وكل ذلك يحدث على مسمع ومرأى الحكومة ، وبتعمد وتخطيط » .

وكتب مندوب جريدة : « تيمس » الصادرة فى نيويورك ما يلى :

« أصبح اللجوء إلى رشاشات وعصى البوليس الهندى للسيطرة على الموقف فى مدينة « سرى ناجار » نفسها أمراً لا مناص منه . ومما لا مجال فيه للريب أن الأغلبية فى كشمير ضد الهند ، وأينما ذهبت فى الولاية وجدت رجال البوليس وضباط الجيش يطاردون الناس ورأيت الجيوش المدججة بالبنادق والرشاشات من نوع برن تطوف الشوارع فى سيارات الجيب أو سيارات النقل . وشاهدنا مراراً أن المسلمين يلاحقون مراسلى الصحف ويلحون عليهم تسجيل ما هم فيه ونشره ، ويقولون : « أنتم الذين هم آخر معقد لآمالنا »(١) .

ونفس المراسل كتب فى عدد ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٥ م من الجريدة فقال :

---

(1) New York Time, October 16, 1965.

« إن السجون لمزدحمة بالذين يطالبون بإجراء الاستفتاء الحر فى كشمير ليمارسوا من خلاله حقهم فى تقرير المصير . إن المدارس والكليات فى المدينة لمقفلة إجبارياً . وأقصى عدد من الطلاب من مواصلة الدراسة فى المدارس . وألقى القبض على أكثر من مائتى طالب » .

وكتب رولى ماكاس فى جريدة « تلغراف اليومية » الصادرة بلندن ما يلى :

« ومن الأفضل لزعماء الهند الذين يجوبون أقطار العالم ، ويقومون بالنشاط الدعائى لتبرير موقف الهند من كشمير أن يبدأوا بجولتهم من « سرى ناجار » ليروا : كيف تطلق التجمعات الطلابية شعارات وهتفات موالية لباكستان ، وترشق قوات البوليس بالأحجار . وقوات البوليس تقابلها بفتح النار عليها ، وتنفجر القنابل اليدوية ، وتشعل النيران فى البيوت بطريقة سرية . وزج بزعماء المعارضة والشخصيات الإسلامية البارزة فى السجون بعد الإضراب العام فى الولاية بأسبوع »[1] .

وكتب مراسل جريدة « تورنتو غالبوب » الكندية الشهيرة فى هذا الموضوع ، فقال :

« إن القوات البوليسية ذوات الخوذات الفولاذية قد عمدت إلى أسلحة جديدة لتضيفها إلى عصيها وبنادقها ورشاشاتها ... ، قد أنشئت

---

(1) The Daily Telegraph, October 12, 1965.

حركة منظمة للإرهاب والتخويف تحت خطة مرسومة فى أنحاء الولاية ، فى ظلال الديمقراطية اللادينية الهندية . وإن القوات البوليسية المشار إليها جيىء بها من الولايات الهندية الأخرى بصفة خاصة »[1] .

وكتب جورج بيلنك فى مجلة « كونتيمبوريرى ريفيو » فقال :

« كانت بقاع كشمير الجميلة بمثابة حلم الشاعر عبر القرون . وأما اليوم فتسكب السماء الزرقاء النظيفة دموعاً غزاراً على الرجال الحسان والنساء الأرامل البائسات »[2] .

وكتب مندوب جريدة : « واشنطن بوست » الأمريكية من « سرى ناجار » فقال :

« زج بمئات من النفوس فى السجون والمعتقلات من أول الشهر الجارى حتى الساعة ، قوبل بعضهم بضربات عنيفة . وأطلقت على طالبات الكليات وطلبة كلية الطب خيول الجيش لتدوسهم بالحوافر . وإن المواطنين ضربوا ضرباً مبرحاً بالهراوى ذوات السنان . وتحولت مدينة « سرى ناجار » إلى ثكنة الجيش المسلح . وعين على مسافة كل مترين جندى ، يصرخ الشبان بملء أفواههم قائلين : « اخرجوا يا كلاب الهند » . وبذلت الجهود لكتمان هذه الحقائق ... تحولت اليوم ولاية كشمير بأسرها إلى سجن واسع شاسع »[3] .

---

(1) David Von Praagh, Tronto Globe and Mail, Oct. 31, 1965.

(2) George Bilaink, Contemporary Review, Oct. 1965.

(3) Hayens Johnson, Washington Post, October 20, 1965.

وإن القرار الذى اتخذه الطلبة فى اجتماع عقد بمدينة « سرى ناجار » يسلط الأضواء على الوضع الراهن يقول القرار :

« إن حكومة الهند بثت غستابو (Gestepo) فى جميع أنحاء الولاية التى بدأت بمهمتها بكل نشاط . ونحن أصبنا بسيل من الإرهاب والظلم عارم متوال واحد بعد آخر . وإن كشمير لهى أسوأ حالاً مما كانت عليه معسكرات أسرى النازيين (Concetration Camps) . وتتخذ محاولات لإبادتنا كلياً بكل وقاحة . وإن مسرحية « دير ياسين »[1] فى دور الإعادة »[2] .

ومن جراء هذه المجازر هاجر نحو ١,٢٦٠,٠٠٠ من كشمير المحتلة إلى باكستان فى غضون أربعة شهور فقط .

وفى الختام نحن ننقل بضع مقتبسات من التقرير الذى أعده ايف شيو فيل مراسل خصوصى لجريدة فرنسية : (Le Figaro) والذى استمد مواده من التصريحات التى سمعها من اللاجئين الكشميريين مباشرة يقول فيه :

« ويظهر من عمليات القتل والفتك التى يرتكبها الهنادك وراء خط المهادنة ، ومن إجبارهم الناس على ترك الولاية أنهم يمهدون السبيل لأنفسهم » .

---

(١) أقيمت مسرحية دير ياسين من قبل اليهود بقيادة الإرهابى الصهيونى بيغن عند ولادة ما يسمى إسرائيل راح ضحيتها المئات من العرب من الرجال والنساء والولدان .

(٢) راجع جريدة « دون » الصادرة بكراتشى فى عددها ١٠ أكتوبر ١٩٦٥ م .

ويقول :

« اندلعت نيران حرب العصابات فى كشمير المحتلة منذ شهرين ماضيين ، ومنذ أسابيع توالت قوافل المهاجرين الذين يتوجهون إلى كشمير الحرة فى ظلام حالك كظلام كفاح التحرير . وهؤلاء القرويون المساكين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ، وترافقهم حكايات دامية من رماد القرى المحرقة المدمرة وحرمات الفتيات المتهكة وأرواح الأبرياء المزهقة . هزنى شاب جميل ضارباً يده على كتفى ليقص على قصة ما حدث فى قريته المسماة بـ « مندى » فقال : إن الهنديين قطعوا ثدى بناتنا ، ثم ألقوا بها إلينا قائلين : « خذوها هذه هى باكستان » قبض الجنود على سبعة أنفار من عائلتى وساقوهم إلى معسكرهم ثم قتلوهم شر قتلة . قال هذا وعيناه اغرورقتا بالدموع . ثم تقدم رجل آخر وقال : إنهم (أى الجنود) أغلقوا أبواب البيوت على ساكنيها ثم أشعلوا فيها النيران . وأصبحت القرية بساكنيها أكواماً من الرماد . وهناك آلاف مؤلفة من المهاجرين يعبرون حدود باكستان . ولكل نفر منهم قصة لا تقل فى فظاعته وهوله عما حكيناه »[1] .

ومغزى الدور الذى تلعبه حكومة الهند فى هذه القضية هى أنها تريد أن تبيد من تستطيع إبادتهم من المسلمين ، ثم تجبر الباقين على الهجرة إلى باكستان ؛ لتتمكن بذلك من تحويل الأغلبية الإسلامية إلى الأقلية . وخطة الإبادة القذرة هذه قد فاقت ما جاء به النازيون والصهاينة من الخطط لإبادة الشعوب .

---

(1) Le Fagaro Vide Dawn, Karachi 3 Oct., 1965.

ويؤيد ذلك ما كتبه مراسل جريدة : « تيم اند تائد » اللندنية حيث قال :

« يقول رجال السياسة : حينما يعود السلام والاستقرار إلى ربوع كشمير تؤخذ الترتيبات لإجراء الاستفتاء . إذن فما معنى الاستفتاء لو قتل المصوتون قبل أن يصوتوا ، وأُخرجوا من دياهم ، أو كُممت أفواههم بالقسر والتهديد » .

هل إلى حل من سبيل :

هذه هى قضية مولة لقضية كشمير ، وهى بين أيديكم ، إن حكومة الهند استعبدت خمسة ملايين من البشر بوسائل التهديد والإرهاب ، وصممت على إفنائهم عن بكرة أبيهم . وهنا ينشأ السؤال : لماذا تقوم الهند بهذا كله ؟ . وإليكم الجواب على ذلك بإيجاز :

(أ) إن للشعب الهندوكي طبيعة خاصة منطبع بها عبر التاريخ ، وهى مشبعة بنزعات استعمارية ومطامع توسيعية بالإضافة إلى أن هذا الشعب ألد أعداء المسلمين فى تاريخه الطويل . وهو لا يرجو لأن يعيش المسلمون كأمة ذات قوة وتأثير وحيوية . وهذا الأمل يحتضنه منذ عشرات القرون . إلا أن المسلمين ما زالوا يعالجونه ببطولة وبسالة . والآن وبعد القرون تولى الحكم ويريد مستنداً إليه إذلال ستمائة مليون مسلم وإجبارهم على أن يعيشوا تحت سلطانه عيشة العبيد الأذلاء . ويواصل جهوده للقضاء على كيانهم القومى ومقوماتهم الثقافية . كما بدأ يحاول القضاء على أربعة ملايين مسلم فى كشمير .

(ب) إن الهند مصابة كأخواتها من الدول الاستعمارية بالجنون التسلطى . إنها غزت ولايات إسلامية : « جوناكره » ، و « ماناودور » ، و « حيدرآباد » واستولت عليها ، كما سيطرت على ولاية كشمير بنفس الرغبة . وإن لم تتخذ التدابير لتقليم أظافرها الاستعمارية ولتحطيم أطماعها التسلطية ، فإنها تحمل مخططات وأطماعاً من شأنها أن تؤدى الدنيا إلى الدمار والفساد .

(جـ) إن استيلاءها على كشمير هو فى حقيقة الأمر حلقة أولى من حلقاتها التى تريد تحقيقها . إنها لم تعترف بكيان باكستان منذ تأسيسها ، ولا تزال تتربص لتدميرها الفرص ، وتضع المخططات للقضاء على هذه الدولة الإسلامية ، وإن المبالغ الباهظة التى تصرفها فى كشمير لا تريد من وراءها إلا القضاء على مسلمى كشمير لتستحكم قبضتها عليها ولتتمكن بعد ذلك من ضرب حصارها على باكستان من جهات ثلاث ، وزحزحة دعائمها الاقتصادية والسيطرة عليها كلية فى آخر الأمر .

(د) ومطامع الهند الاستعمارية ليست مركزة على باكستان فحسب ، بل هى تريد كقوة استعمارية أن تفترس جميع ما يتلاصق بها وما يقرب منها من الدول والبلدان فى القارتين : الاسيوية والإفريقية . وقد كتب البانديت نهرو فى كتابه الشهير : « اكتشاف الهند » (Discovery of India) ما يلى :

« إن الهند كما صنعتها الطبيعة لا يمكن لها أن تلعب فى شؤون العالم دورها فى درجة ثانية من القيادة . إما أن تُعتبر قوة كبرى ذات أهمية

وعظمة ، وإما أن تنمحى من وجودها ، وليس هناك شيء بين هذا وذلك يجذبنى إليه ، وليست أنا لأعتبر وضعاً هو من نوع بين بين من الأمور الممكنة »[1] .

والدكتور م بانيكار يعد من أبرز رجال السياسة فى الهند ومن واضعى سياسة الهند الخارجية ، ومن مؤلفاته الشهيرة : « مستقبل الهند وآسيا الجنوبية الشرقية » و « الهند والمحيط الهندى » وهذا الأخير يحتل مكانة مرموقة فى الأوساط السياسية . وهو يقول فى صدد شرح فلسفة سياسة الهند الخارجية :

« يجب أن يكون من الأهداف القريبة المدى لسياسة الهند الخارجية تآزر تام مع الإنكليز فى باب السيطرة على المحيط الهندى والمراقبة عليه . أما الأهداف البعيدة المدى فهى السيطرة الكاملة على المحيط الهندى فى طوله وعرضه .

ويكتب :

« لا ينشأ السؤال عما إذا كان من الممكن صيانة كيان الهند وسلامتها ؛ ما دمنا لا نحرز السيطرة التامة على بلدان نائية كسنغافورة وموريشيس وعدن وسومطرا ، وما دامت قواتنا الجوية لا تتطور إلى مستوى يُمكِّن لها حماية البلدان المذكورة آنفاً . إذن فلا يمكن الاحتفاظ باستقلال الهند . إلا أن نقرر بعزم أكيد أن نتحمل أعباء الدفاع عن جميع البلدان التى نحن بحاجة إليها فى صدد الاحتفاظ بكياننا » .

---

(1) Discovery of India by Nehru, p. 50.

وهذا المنطق يشبه تماماً المنطق الذى كان بقى هتلر معتنقاً له فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٤٠ م فى باب بلدان أوربا وآسيا . والذى تعتنقه اليوم إسرائيل وتتشدق به ليل نهار .

وكاتب هندى آخر اسمه « دكتور سترودينا راما داسا باتيل » ألف مقالاً حول موضوع سياسة الهند الخارجية ، وحصل بذلك على شهادة الدكتوراة . وهو يقول فى مقاله هذا عن أهداف سياسة الهند الخارجية ومصالحها .

« المؤثرات الجغرافية لها حكمها النهائى فى الموضوع . ولأجل ذلك فإن مصالح الهند الخصوصية تتركز على المناطق التى تقرب منها . إن « نيبال » و « باكستان » و « أفغانستان » و « بورما » و « بورما » و « ملايو » و « أندونيسيا » و « سيلون » مهمة جداً لتحقيق مصالح الهند » .

« ولذلك فإنه من الضرورى جداً بالنسبة للهند أن تسيطر على « سنغافورة » و « سويس » اللذين هما للهند بمثابة الباب الرئيسى . وإذا غلبت عليهما قوة معادية فيتعرض كيان الهند واستقلالها للتهديد والاهتزاز » .

« بقيت الهند لمدة غير يسيرة جزءاً من « أفغانستان » وإن « إيران » مهمة جداً للهند نظراً لحاجتها إلى البترول فى العهد الحاضر ، ولذلك فإن مصلحة الهند تربطها بهذه المناطق كلها » .

« وكذلك حاجة الهند إلى البترول تلح عليها التطرق إلى العرب ، وكذلك إلى العراق » .

« يسود فراغ سياسى هائل فى المنطقة بعد مغادرة الإنكليز إياها يجب ملؤها . من الضرورى للهند لكونها قوة بحرية عظيمة أن يتحول المحيط الهندى من « سنغافورة » إلى « السويس » خليجاً تملكه الهند »[1] .

هذا ما تضعه الهند نصب عينيها من مخططات . وإن ولاية « كشمير » منزلها الأول تتبعها باكستان ، فالدول الإسلامية الأخرى وغيرها من الدول الصغيرة فى آسيا وإفريقية . إن الهند قوة استعمارية ناشئة مثلها كمثل الأفعى تريد أن تبتلع ما فى جوارها من البلاد ، وإنها إذا انتصرت – ولا سمح الله – فى تحقيق أطماعها فى كشمير فلا جرم أن تزداد طغياناً وتبدأ باستفزاز الدول الأخرى . فمن اللازم إذا أردنا أن نردعها عن تحقيق نزعاتها الاستعمارية أن نحطم مخططاتها فى مهدها ونجعلها هباءً منثوراً . وإن فى مضابط مجلس الأمن الممتدة على ستة عشر عاماً لكافية فى إثبات أن مجلس الأمن يتجنب حل قضية كشمير ، وأنه فشل فى ردع الهند عن الاعتداءات الاستعمارية ، وإن موقف مجلس الأمن من هذه القضية لا يختلف عن موقفه من قضية فلسطين ؛ إذ لم يقم بأى نشاط فى حل قضية فلسطين بطريق مقبول ومعقول فحسب ، بل شد أزر الاستعمار اليهودى بمساعدات مادية ومعنوية . كما أن الدول الكبرى فى العالم لا تعطى لقضية كشمير ما تستحقه من

---

(1) S. R. Patel, Foreign Policy of India: Inquiry and Criticism, Bombay, 1960.

الأهمية فهذه بريطانيا التى بذرت هذه القضية كما علمت . وأما أمريكا وروسيا فهما قد قامتا بدور فعال فى تشجيع الهند ومؤازرتها على موقفها الباطل بدلاً من أن تضغطا عليها وتجبراها على قبول الحل السليم . بل ساندتاها بمساعدات حربية واقتصادية . وأما روسيا فحابت الهند على طول الخط ، ولها مواقف شنيعة من قضية كشمير وما زالت تلقى العراقيل فى سبيل حلها باستعمال حقها فى الفيتو .

ويبدو من اتجاهات أمريكا وروسيا أنهما تعتبران طلوع الهند على وجه المعمورة بصفة قوة استعمارية طامحة فى عين صالح أغراضها التوسيعية . ولذلك فإن كلتا الدولتين تتسابقان فى النهوض بالهند وإنمائها ورفعها حتى مستوى الدول ذوات الطاقة النووية (Nuclear Power) . وبناءً على هذا فإننا لا نلمح أى أمل فى بلوغ الحل السليم لقضية كشمير بمساعى الدول الكبرى . وأكد ذلك مؤتمر طاشقند الأخير الذى حاولت فيه كل من روسيا وأمريكا تجميد قضية كشمير إلى الأبد وجاءنا بمكر بالغ الخطورة لتخليد القبضة الهندية على كشمير .

إذن فما هو الحل لهذه القضية وما الطريق لبلوغه ؟ :

الحل الحقيقى لهذه القضية ليس إلا الجهاد والجهاد فقط . وإن الأبطال الكشميريين شرعوا فيه فعلاً متوكلين على الله العلى القدير . وهم فى افتقار شديد إلى أن يؤازرهم العالم الإسلامى ويشد أزرهم حتى يخرجوا من المعركة مزهوين بالانتصار محققين أهدافهم الثورية ومسجلين استحقاقهم للحياة الكريمة ، ومكللين بتاج العز والسؤدد . وأقل

ما يعود على عاتقنا نحن المسلمين من المسئولية فى هذا الصدد هو :

١ – أن نعمل على نشر الحقائق الأصلية عن كشمير على أوسع نطاق فى العالم ، واكتساب تأييد الرأى العالمى لها .

٢ – وأن نعمل على نشر الشعور الصحيح فى الدول الناشئة فى الشرق الأوسط وآسيا وإفريقية التى هى فى كفاحها المتواصل ضد الاستعمار ، لتكون على بصيرة من الأمر فى باب الاستعمار الهندى ، ولئلا تقع فريسة لمغالطاته أو حسن الظن نحوه ولتعد العدة لمجابهة هذا الاستعمار الناهض .

٣ – وأن نعمل للضغط على حكومة الهند من كل ناحية من النواحى الاقتصادية والسياسية والأخلاقية لحملها على إجراء الاستفتاء الحر فى كشمير ، وأن نصرح لها أنها إذا لم تحقق المطالبة بإجراء الاستفتاء فإنها ستجد جميع الدول الإسلامية والدول المناهضة للاستعمار منصهرة فى بوتقة معارضة لها .

٤ – وأن نعمل على حمل الدول الكبرى والأمم المتحدة على أن تتجنب مساندة هذا الاستعمار الناشىء .

٥ – وأن نسعى فى الحصول على المعونات المادية والمعنوية من الدنيا لنمد بها الثوار الكشميريين حتى يتابعوا نضالهم ويبلغوا أهدافهم التحررية ، ويخلصوا وطنهم من الاستعباد الهندى الوثنى ، ويقرروا مصيرهم حسب رغبتهم ووفق أفكارهم وعقائدهم .

وقال الله تعالى فى كتابه الحكيم :

﴿ وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ (النساء : ٧٥) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهـــــرس